تقييم التنمية الزراعية في ريف مركز قضاء عفك في ظل المبادرة الزراعية

عباس حمزة علي
كلية الآداب / جامعة القادسية
م. م. حسين ذياب محمد
مديرية تربية الديوانية

الخلاصة :

اظهر البحث جملة من النتائج حول الواقع الزراعي في ريف مركز قضاء عفك، وتبين ان هناك مجموعة من المشاكل التي تعترض سبيل تحقيق تنمية زراعية في منطقة الدراسة وقد تنوعت تلك المشاكل بين مشاكل طبيعية تتمثل بشحة المياه واخرى بشرية متداخله ومتعددة منها:

- هجرة سكان الريف باتجاه المدن اذ تغيرت نسبة سكان الريف الى حدود (17، 2%) خلال السنوات (1997 - 2014) بسبب عدم جدوى العمل في القطاع الزراعي.

- اظهر البحث ان الفلاحين يواجهون صعوبات اقتصادية اثناء مزاولة العمل الزراعي، تؤدي في بعض الاحيان الى خسائر مادية نظرا لارتفاع تكاليف زراعة المحاصيل، فقد اثر عامل شحة المياه وجهل الفلاح بطرائق الري الحديثة ووسائل الزراعة المتطورة، وبسبب اغراق السوق المحلية بالمنتوجات الاجنبية فلم يعد بمقدور الانتاج المحلي المنافسة في السوق، وهذا ما ادى الى عزوف بعض المزارعين عن العمل في مهنة الزراعة، إضافة لذلك عدم الاستفادة من القروض الزراعية بسبب عدم متابعة تلك القروض من قبل الجهات الزراعية المختصة، مما ادى الى استغلالها من قبل الفلاحين في جوانب بعيدة عن الجانب الزراعي، ان كل تلك المشاكل التي ذكرت بشكل مختصر والتي تم تفصيلها في المبحث الاخير انعكست على واقع الانتاج الزراعي، اذ اظهر البحث تراجع المساحات المزروعة خلال

مدة الدراسة بمقدار (22، 3%) اما على مستوى الانتاج فقد حققت المحاصيل الحقلية الرئيسة وتحديدا (الحنطة والشعير) نموا في الانتاج بلغ نحو (5 - 56%) لكل منهما.

اما على مستوى انتاج المحاصيل الصيفية فقد سجلت تراجعا في انتاجها ما بين (22 - 38%) بسبب شحة المياه في فصل الصيف.

اما بالنسبة للإنتاج الزراعي الحيواني فقد اظهر البحث تراجعا في اعدادها بنسب تتراوح ما بين (44 - 10 - 57 %) لكل من الجاموس والاغنام والماعز على الترتيب، ماعدا الابقار فقد شهدت تزايدا في اعدادها بنسبة (50 %) وهذا يعود الى نفس الاسباب التي ادت الى تناقص الاصناف الاخرى وفي مقدمتها شحة المياه، كما بيّن البحث امكانية حصول تنمية بشرية في المنطقة المدروسة عند توافر شروط التنمية ومنها، ادخال تجارب زراعية ملائمة، والعمل الجاد من اجل جعل الفلاح يتقبل الافكار العلمية ويطبقها في ارضه ومنها طرائق الحراثة وتهيئة الارض والري والبذار وصيانة التربة

المقدمة

ان ما يميز الدراسات التنموية الجغرافية هي الاحاطة والشمول لكل المتغيرات الممكنة في المجالات التنموية، ومنها التنمية الزراعية وهذا يرجع في جزء كبير منه الى فلسفة الجغرافية المبنية على الوصف والتحليل الشامل للعلاقات المكانية بين العوامل المؤثرة والمتأثرة على مسرح المكان، ومن هنا فقد جاء هذا البحث لتسليط الضوء على حلقة من سلسلة التنمية الشاملة وهي التنمية الزراعية اذ انها جزء من التنمية الريفية، التي هي جزء من التنمية الاقليمية التي تعد جزء من التنمية الشاملة، وتعرف التنمية الزراعية على انها عملية تركز على زيادة الانتاج الزراعي باستعمال الوسائل التقنية الحديثة عبر تخطيط وتنمية المشاريع الزراعية، واستعمالات الارض الزراعية الكفؤة[1].

تعد التنمية الزراعية احدى وسائل التنمية الريفية المستعملة التي يمكن تحقيقها من خلال تنفيذ البنود الاتية في اي اقليم[2].

1 - العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي.

2 - العمل على المحافظة على الرقعة الزراعية الحالية والتوسع في المستقبل.

3 - المحافظة على الموارد المائية وترشيد الري واساليبه.

4 - توفير النظم التسويقية لصغار المنتجين.

5 - دعم وتطوير الزراعة بكافة السبل الممكنة.

6 - ضرورة الاهتمام بالبحوث الزراعية وتطبيقها

(الارشاد الزراعي)، وقد تم اختيار منطقة البحث لما تتسم به من مقومات الانتاج الزراعي بشقيه (النباتي والحيواني) وفي ظل تداعيات المرحلة الراهنة التي يعيشها العراق بشكل عام ومنطقة البحث كجزء من كل وهو محافظة الديوانية على وجه الخصوص، اذ يعد القطاع الزراعي وهو القطاع الاقتصادي الوحيد الذي تتمتع به المحافظة ومنطقة البحث، على المستوى العام، ان القطاع الزراعي يمكن ان يكون القطاع الوحيد في المرحلة القادمة، الذي يمكن الاعتماد عليه كركيزة للاقتصاد القومي وذلك تحت تأثير جملة من المتغيرات الاقتصادية والامنية والسياسية، ومن هنا تأتي اهمية البحث في هذا الاتجاه بغية تنمية هذا القطاع تنمية شاملة ترتقي الى مستوى التحديات التي يعيشها البلد بشكل عام ومنطقة البحث على وجه الخصوص لما تتمتع به من مقومات التنمية من ارض صالحة للزراعة وموارد مائية تكاد تكون كافية الى حداً ما، اذا ما احسن استعمالها، مضافاً الى ان اتجاهات الانتاج الزراعي في القسم الجنوبي من العراق هو في تراجع مستمر تحت تأثير جملة من العوامل وفي مقدمتها مشكلة شحة المياه والملوحة مما يجعل منطقة البحث والمحافظة بشكل عام، تشكل سلة غذائية لكثير من مدن اقليم الجنوب وهذا ما يساعد على انتعاش القطاع الزراعي من وجهة نظر اقتصادية، وقد تمثلت(مشكلة البحث) في التساؤل الآتي:

ما هو مقدار التأثير الذي احدثته المبادرة الزراعية في تذليل معوقات التنمية الزراعية، وما مقدار تأثيرها في تعزيز مقومات التنمية من اجل استدامة تلك المقومات لأطول مدة ممكنه.

اما فرضية البحث فهي: نفترض ان المبادرة الزراعية لم تؤدي الهدف المرجو منها وهذا ما تم استقصائه بالبيانات الرقمية لكل سنوات المبادرة الزراعية وما قبلها، الامر الذي يؤشر خللاً جوهرياً في اصل (مشروع المبادرة) وذلك لان المبادرة يمكن ان تحدث ارتفاعا في مستوى الانتاج الزراعي اذا ما كانت الظروف ملائمة وطبيعية، اما بالنسبة للوضع الراهن (الاستثنائي)الذي يعيشه البلد فان الملائم والمناسب للمرحلة هو (الخطة الستراتيجية المتكاملة) اما مؤشر الخلل الاخر فهو (موضوعي) ويتمثل بالأليات المتبعة للإقراض والتسليف في مشروع المبادرة الزراعية اما المؤشر الثالث فيمكن ان نسميه (الخلل الفني) في عملية الاقراض اذ انه يفتقر الى رؤية اقتصادية لتوجيه موارد الصرف بما يتلاءم وطبيعة التحدي والضوابط الاقتصادية الضاغطة على سوق المنتوج الزراعي، وهذا ما سوف يتم التفصيل فيه في طيات هذا البحث اذ تم في المبحث الاول استعراض مقومات التنمية الزراعية (الطبيعية والبشرية) في منطقة البحث، في ما تناول المبحث الثاني تفاصيل الواقع الزراعي واتجاهات التنمية الزراعية والتخطيط لها في المنطقة، من خلال استعراض اهم معوقات تحقيق التنمية الزراعية واقتراح الحلول المناسبة لها مع الاخذ بنظر الاعتبار كل المتغيرات (الطارئة والدائمة)ومنها الاقتصادية والامنية والسياسية وكذلك الطبيعية المتمثلة بالتغيرات المناخية كأحد التحديات الطبيعية التي تواجه الانتاج الزراعي.

المبحث الاول

امكانات التنمية الزراعية في منطقة البحث:

ان اهتمام الجغرافي بالخصائص الطبيعية والبشرية لأي اقليم يأتي من اثر تلك الخصائص في اية ظاهرة جغرافية، مما يؤدي الى تباينها فهي لا تتوزع توزيعاً منتظما في المكان، وفي ما يتعلق بالإمكانات الطبيعية والبشرية في ريف مركز قضاء عفك، فقد افرزت الخصائص الجغرافية واقعا ريفيا كانعكاس لتأثير تلك الخصائص الجغرافية ولذا فقد ادى ذلك الى اختلاف انماط الاستيطان الريفي، واختلاف انشطتهم الاقتصادية ولذا سوف نتناول دراسة الامكانات الجغرافية في هذا المبحث بهدف الكشف عن تأثيرها في واقع النشاط الزراعي بجوانبه المختلفة في منطقة البحث.

اولاً / الامكانات الطبيعية:

1 – الموقع:

يقع مركز قضاء عفك فلكيا بين دائرتي عرض(32 30 32) وخطي طول(30 40 40) [3]، خريطة (1) ان طبيعة المناخ الصحراوي وموسم التساقط المطري وتأخره جعل سكان منطقة البحث يعتمدون على الري السيحي.

خريطة (1)

موقع منطقة البحث من العراق وا لمحافظة

المصدر: الباحثان بالاعتماد على وزارة الموارد المائية، الهياة العامة للمساحة، خريطة العراق الادارية بمقياس 1: 1000000 عام 2007

اما الموقع الجغرافي لمنطقة البحث والذي يؤثر في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والحضارية بين منطقة البحث والمناطق المحيطة بها، او اقليمها حيث تقع الى الجنوب الشرقي من مدينة الديوانية، وتحديدا بمسافة (30 كم) ويحدها من الشمال ناحية سومر، ومن الغرب ناحية نفر، ومن الجنوب ناحية البدير، ويخترق المدينة شط عفك، إضافة الى قناة الثريمة وقناة جحيش، فضلا على القنوات الفرعية الاخرى، اثر في امتداد الاستيطان الريفي بالقرب من تلك القنوات، كما يخترق منطقة البحث الطريق العام الذي يربط محافظة القادسية بمحافظات الجنوب، (ذي قار، وميسان) وكذلك يقع في الجزء

الشمالي الشرقي من منطقة البحث موقع اثار نفر التاريخية، كل ذلك اسهم في اكتساب المنطقة اهمية كبيرة اذ ان تلك المقومات تعد من الركائز الاساسية في تنمية ريفها بشكل عام وخصوصاً في الجانب الزراعي.

تتكون منطقة البحث من (13 مقاطعة) زراعية تختلف عن بعضها في كمية المياه الواصلة اليها، وفي كثافتها الزراعية ومستوى الاستصلاح كذلك تختلف في مساحاتها، ومستوى استغلالها ذلك لظروف متعددة منها توافر المياه والطرق واليد العاملة التي تتباين من منطقة الى اخرى، جدول (1)، الخريطة (2).

جدول (1) المقاطعات ومساحتها ومستويات استصلاح التربة في منطقة البحث

المقاطعات		المساحة الكلية / دونم	الملاحظات
2	ام العظام	5784	استصلاح محلي
3	الطيانات	7133	مجمدة للاستصلاح
16	الجزرة	8069	استصلاح كلي
17	العشرة	34552	غير مستصلح
18	الهورة	4915	غير مستصلح
19	العويجة	4260	كلي قيد التنفيذ
20	بساتين شط حسين	313	بساتين
21	الشجير	66	بساتين
22	الكفياية	20925	كلي قيد التنفيذ
23	ام الطوس	13561	كلي قيد التنفيذ
24	الكفيشة والجبسة	11322	كلي قيد التنفيذ
26	جزيرة شط النيل والدلمج	14750	غير مستصلح

المصدر: الباحثان اعتمادا على بيانات شعبة زراعة عفك، قسم الانتاج النباتي، 2014

خريطة (2) المقاطعات الزراعية في منطقة البحث

المصدر: الباحثان بالاعتماد على شعبة زراعة عفك.

2 – التركيب الجيولوجي: –

يعد التركيب الجيولوجي عامل مهم في تحديد خصائص اي منطقة كونه يكشف عن طبيعة الصخور ونوعيتها وتركيبها وحركتها، وللتاريخ الجيولوجي دورا كبيرا في التأثير على عدد من عناصر البيئة، فيؤثر على التربة التي تستمد سماتها من صخورها الام وبالتالي ينعكس ذلك على خصوبة التربة وقدرتها الانتاجية، وكذلك البنية الجيولوجية على ميل طبقات الارض وبالتالي على امتداد الانهار وسرعة جريانها، فضلا على تأثيرها في المياه الجوفية[4].

تقع منطقة البحث ضمن تكوينات السهل الرسوبي العراقي، ولذا فان تكوينها الجيولوجي لا يختلف عن تكوين ذلك السهل فهي تعد من اقسام سطح العراق الاحدث تكوينا[5]، وقد ساعد ذلك على خصوبة التربة وسهولة اجراء العمليات الزراعية عليها من حراثة وشق قنوات وغيرها وبالتالي فان هذا العامل يعد من العوامل المساعدة على الاستثمار الزراعي مما يؤدي الى استقرار

السكان، وتتصف منطقة البحث بتنوع الترب فيها الا ان التربة السائدة فيها هي تربة احواض الانهار كونها جزء من السهل الرسوبي، خريطة (3).

3 - السطح: - يعد السطح من الخصائص الطبيعية المهمة التي تؤثر في استقرار وتوزيع السكان وانماط النشاط البشري كما انها من العناصر المهمة المؤثرة في توجيه العمران البشري فيها وتحديد امتداده[6]، وعليه فان انبساط السطح يساعد على سهولة استثمار الارض وبالتالي فان طبيعة الانتاج الزراعي تتفق مع طبيعة سطح الارض في الغالب [7]، وفي ما يخص منطقة البحث فأنها تعد ذات سطح منبسط يخلو من مظاهر التضرس الشديد والتعقيدات الطبيعية الواضحة الامر الذي يساعد على الاستيطان البشري وعلى امكانية وسهولة مد الطرق والاتصال بالمناطق المجاورة، ان الطابع العام للانحدار في منطقة البحث هو شمالي شرقي ويتراوح ارتفاع المنطقة البحث عند مستوى سطح البحر بين (14 - 18م)، ولذا فان صفة الانحدار البسيط وغير الملموس هي الصفة الغالبة لسطح المنطقة.

خريطة (3) انواع الترب في منطقة البحث

المصدر: الباحثان اعتمادا على الهيأة العامة للمساحة، خريطة العراق الطبيعية 1997 بمقياس رسم 1 / 1000

وبالرغم من ان تلك الصفة تعد صفة جيدة الا انها افرزت اثارا سلبية على طبيعة التربة تمثل في ارتفاع مستوى المياه الجوفية وزيادة تركز الاملاح في التربة بسبب ضعف الصرف الطبيعي[8]، ولذا فقد عمدت الدولة الى استصلاح مساحات واسعة من الاراضي الزراعية ضمن مشروعي (الثريمة والحرية) في منطقة البحث، جدول (1) خريطة (4).

خريطة (4) مستويات استصلاح التربة في منطقة البحث

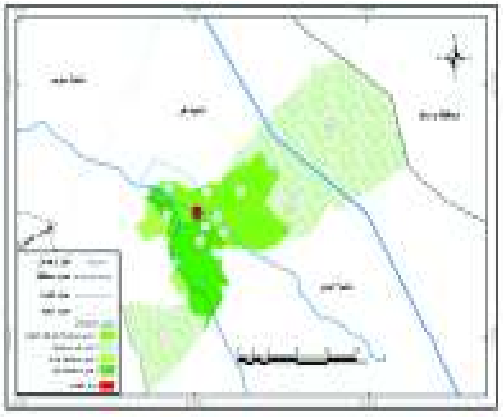

المصدر: الباحثان اعتمادا على الجدول (1).

وتنقسم مظاهر السطح في منطقة البحث الى الاقسام الاتية:

1 - منطقة المستنقعات الضحلة.

2 - مناطق الكثبان الرملية.

3 - منطقة السهل الفيضي .

وسوف نأتي على تفصيلها على النحو الاتي.

1 - مناطق المستنقعات الضحلة: تقع هذه

المناطق في الاجزاء الشمالية الشرقية من منطقة البحث وتتمثل بهور الدلمج.

2 - مناطق الكثبان الرملية: تقع تلك المناطق في الاجزاء الجنوبية الشرقية من منطقة البحث، خريطة(5)، وتتصف بمساماتها العالية وذلك لخشونة حبيباتها كما ان المادة التي تساعد على تماسك حبيبات تلك التربة تكون في الغالب قابلة للذوبان في الماء مما يساعد على زيادة حجم الفراغات فيها[9]، وتتصف هذه المساحات في المنطقة بقلة المستوطنات الريفية الموجودة فيها وذلك لقلة الموارد المائية وبعدها عن مجرى المياه، مما اثر على استثمارها الزراعي.

3 - منطقة السهل الفيضي: تغطي هذه المنطقة معظم اجزاء منطقة البحث التي تكونت بفعل الترسيبات الفيضية الريحية في الازمنة السابقة، وقد اسهم ذلك في وجود منطقتين مختلفتين في الخصائص وهي منطقة اكتاف الانهار واحواض الانهار، اللتان تمثلان السهل الرسوبي في المنطقة.

خريطة (5) اقسام مظاهر السطح في منطقة البحث

المصدر/ الباحثان اعتمادا على خريطة محافظة القادسية سنة 1997.

مما تقدم يتضح بان سطح منطقة البحث يتسم بالتنوع مع سيادة صفة الانبساط، مما له تأثيرا ايجابيا كونه عاملا مشجعا للسكان على الاستيطان ونمو المستوطنات الريفية ومد طرق النقل وبالتالي سهولة الحركة مكانيا للسكان بين مناطق الاستقرار والانتاج والاستهلاك، فضلا على ذلك فان تلك العوامل تؤدي الى الاندماج السكاني وقوة الروابط العشائرية بين سكان المستوطنات الريفية.

ثانياً: - الامكانات البشرية.

تتصف منطقة البحث بوفرة الايدي العاملة في الزراعة رغم زيادة حلات الهجرة المستمرة للمدينة بسبب شحة المياه كما تتصف العمالة الزراعية بانتشار الامية في صفوفها، لذا فهي غير قادرة على مواكبة التطور الحاصل في تقنيات الزراعة الحديثة فهي بحاجة تطوير العقل البشري أولا، وجعله يتقبل الافكار الجديدة ومن ثم البدء بإدخال تلك التقانات الى المجال المعرفي في قطاع الزراعة.

1 - القوى العاملة الزراعية: تمثل القوى العاملة في القطاع الزراعي دورا مهما في التنمية الزراعية، اذ ان هناك كثير من المحاصيل الزراعية تحتاج الى ايدي عاملة كثيرة مثل الخضروات، وبعضها الاخر يحتاج الى عناية مستمرة وخبرة، مثل زراعة اشجار الفاكهة والنخيل في حين تقل حاجة الايدي العاملة في زراعة المحاصيل الحقلية مثل الحنطة والشعير، وتأتي اهمية الايدي العاملة من حيث اعدادها وكثافتها وخبرتها على النحو الاتي:

1 - 1 - حجم القوى العاملة: تتمثل اهمية

توافر الايدي العاملة في مجمل مراحل العمليات الزراعية بدءً بحراثة الارض وحتى الحصاد وانتهاء بالتسويق ويرتبط توافر الايدي العاملة والحصول عليها بحجم السكان وتوزيعهم البيئي ومستوى خبرتهم[10]، ونلحظ من الجدول (2) ان عدد سكان مركز قضاء عفك حسب تعداد عام 1997 بلغ نحو 44199نسمة بلغت نسبة سكان الريف (54، 2%) في حين بلغت نسبة الحضر (45، 8%) اما تقديرات مديرية الاحصاء في المحافظة فتشير الى ان عدد سكان مركز القضاء لسنة2014 بلغ نحو 47561 نسمة بلغ عدد سكان الحضر منهم (29911نسمه) بنسبة تقدر (62، 8%) اما عدد سكان الريف فقد بلغ (17650 نسمة) حيث كانت نسبتهم(37%) وهذا مؤشر الى انخفاض نسبة سكان الريف بين السنوات (1997 – 2014) بنحو (17، 2%) بسبب هجرة الكثير من سكان الريف باتجاه المدينة للعمل نتيجة شحة المياه وتراجع اهمية القطاع الزراعي الذي جعل سكان الريف يفضلون الاعمال الاخرى على العمل في مهنة الزراعة.

جدول (2) التوزيع النسبي البيني لسكان مركز قضاء عفك للسنوات (1997 – 2014)

اجمالي عدد السكان في عام 1997	عدد سكان الحضر	%	عدد سكان الريف	%
44199	20243	8 .45	23956	2 .54
اجمالي عدد سكان في عام 2014	عدد سكان الحضر	%	عدد سكان الريف	%
47561	29911	8 .62	17650	37

المصدر: 1 – هيأة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان لسنة 1977، نتائج تعداد محافظة القادسية، جدول (22)، ص26 – مديرية احصاء الديوانية، تقديرات سكان محافظة القادسية للمدة (2010 – 2020)

1 – 2 – كثافة الايدي العاملة: ان الكثافات السكانية تأخذ صور متعددة، كلاً يخدم غرضا محددا، فهناك الكثافة العامة (الحسابية) وهي تعطي صورة عن توزيع السكان بشكل عام، وهذا النوع من الكثافات لا يعطي مؤشرا حقيقيا عن عدد العاملين في الزراعة فهي تمثل جميع سكان الحضر والريف كما انها تمثل الاراضي الصالحة للزراعة وغير الصالحة، لهذا يفترض استخدام الكثافة الريفية للكشف عن العلاقة بين سكان الريف والاراضي التي يتوزعون عليها حيث ان تباين الكثافات يؤثر بصورة مباشرة وغير مباشرة على طبيعة النظام الزراعي المتبع، وبما ان هذا النوع لا يبين صورة توزيع الايدي العاملة الزراعية وعلاقتها بالأرض التي يستثمرها ونصيب كل فرد منها كونها تدخل في حسابها مساحات غير مستغلة فعلا اما لأنها غير صالحة للزراعة، او لعدم توافر الظروف الملائمة لزراعتها وعليه فقد تم حساب الكثافة الزراعية، (جدول 3)، اذ يتضح من الجدول ان الكثافة العامة اقل من المتوسط وهذا يرجع الى سعة المساحة لمنطقة البحث خريطة (6)، اما ما يتعلق بالكثافة الريفية فأنها تعد كثافة منخفضة جدا وهذا يرجع الى الاسباب التي ذكرت ومنها الهجرة تجاه المدينة والعزوف عن العمل في الزراعة، وشحة المياه كلها عوامل ساهمة في ايجاد هذه النسبة، وان الكثافة الزراعية هي المؤشر الحقيقي لقياس عدد السكان

على الاراضي المزروعة فعلا حيث ظهرة الكثافة بمقدار (0، 58) اي نصف دونم تقريبا لكل (0، 58 نسمة / دونم).

جدول (3)

الكثافة العامة والريفية والزراعية لمنطقة البحث لسنة 2014

الكثافة العامة نسمة /كم2	الكثافة الريفية/ نسمة /دونم	الكثافة الزراعية نسمة /دونم
4 .39	14 .0	58 .0

المصدر: 1 – مديرية احصاء الديوانية، تقديرات السكان لعام 2014، بيانات غير منشورة.

2 – مديرية زراعة الديوانية، قسم التخطيط والمتابعة، بيانات غير منشورة.

1 – 3 – خبرة القوى العاملة: تعد خبرة الايدي العاملة ومهاراتها من المؤشرات التي تبين طبيعة النشاط الزراعي من خلال نوع وحجم الانتاج الزراعي، وقد اكتسب الفلاحين في منطقة البحث مهارات زراعية مختلفة من خلال الخبرة المتراكمة او المكتسبة من خلال عدد سنوات مزاولة المهنة، اذ بلغت نسبة ذو الخبرة التي تنحصر بين (25 – اكثر من 40 سنة) (60، 7 %)، بينما بلغت نسبة الفئات التي تقل عنها مجتمعة نحو (39، 7 %) وهذا مؤشر لمدى تراكم الخبرة المكتسبة من خلال مزاولة المهنة الامر الذي يساعد على تحقيق تنمية زراعة كما يظهر في الجدول (4)

خريطة (6) التوزيع الجغرافي للكثافات الزراعية في منطقة البحث

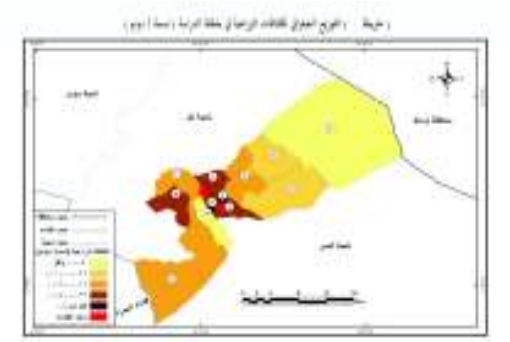

المصدر: الباحثان اعتمادا على شعبة زراعة عفك.

ان (47 %) يمارسون العمل برغبة شخصية و (32 %) يمارسون العمل استمرارا للموروث العائلي، فيما بغلت نسبة الذين يمارسون العمل الزراعي لأغراض الاستثمار فهم (17 %) وغالبا ما يمارسون هؤلاء الزراعة الواسعة ويعتمدون على الاجراء في العملية الزراعية مقابل نسبة يحصلون عليها، وفي نفس الوقت فان اولائك المستثمرين غالبا ما يسكنون في المدينة ويمارسون اعمالا اخرى، كذلك يتضح ان الذين يمارسون مهنة الزراعة بسبب الاختصاص في الزراعة تنخفض نسبتهم الى (3، 4 %).

جدول (4) اسباب ممارسة مهنة الزراعة لعينة الدراسة عام 2014

الاسباب	العدد	%
استمرار لعمل العائلة	28	32
اختصاص في الزراعة	3	4 .3
الرغبة الشخصية	41	47
استثمار الاموال	15	17

المصدر: الدراسة الميدانية، استمارة الاستبيان، المحور الثاني

جدول (5) التحصيل الدراسي للفلاحين لعينة الدراسة عام 2014

التحصيل الدراسي	العدد	%
امي	50	4 ،28
ابتدائية	89	6 ،50
اعدادية او متوسطة	25	2 ،14
كلية او معهد	12	8 ،6
المجموع	176	100

المصدر: الدراسة الميدانية، استمارة الاستبيان، المحور الاول

يتضح من الجدول اعلاه ان اعلى نسبة للتحصيل الدراسي من الذين حصلوا على الدراسة الابتدائية بنسبة (50، 6 %)، ثم تليها نسبة الأميين (28، 4 %)، ثم الذين حصلوا على شهادة المتوسطة او الاعدادية بنسبة (14، 2 %) ثم تليها النسبة الاقل (6، 8 %)، للحاصلين على شهادة الجامعية او الدبلوم وهذا يؤشر تدني المستوى التعليمي للفلاحين الامر الذي يمكن اعتباره من معوقات عملية التنمية الزراعية.

ان تلك المستويات من التعليم لا تؤهل المزارع على مواكبة التطورات التقنية الحديثة مما يعمل على عدم الاستجابة السريعة لتقانات الزراعة الحديثة التي تكاد تخلو منها منطقة البحث.

2 - **الحيازة الزراعية**: الحيازة هي وضع اليد على الارض وممارسة سلطة فعلية عليها من قبل الحائز بصفته مالكا او صاحب حق التصرف فيها، ومن الناحية الاقتصادية لا يقتصر مفهوم الحيازة على وضع اليد، بل يشمل مجموعة العلاقات الاجتماعية بين الافراد التي تحددها النظم الاقتصادية والاوضاع الاجتماعية، وتشمل حقوق الافراد في استعمال الارض وطرائق استغلالها وكيفية توزيع المحصول فيما بينهم[11].

تعكس الحيازة الزراعية طبيعة العلاقة بين الفلاحين والارض وتؤثر بشكل مباشر على نمط النشاط الزراعي ومستوى هذا النشاط وما يترتب عليه من نتائج[12]. ويلحظ على الحيازة الزراعية في منطقة البحث انها تتباين من حيث المساحة والملكية.

جدول (6).

جدول (6) حجم الحيازة الزراعية لعينة الدراسة (دونم)

اقل من 15	%	16 - 30	%	31 - 60	%	90 - فاكثر	%
15	34	12	3 ،27	2	،45	15	،247

المصدر: الدراسة الميدانية، استمارة الاستبيان، المحور الثاني.

نلحظ من الجدول (7) ارتفاع نسبة الحيازات الصغيرة دون(15 دونم)، ويرتبط وجود هذه الحيازات مع صغر المساحة الكلية وبالتالي انعكاسها على نسبة المساحة الصالحة للزراعة والمزروعة فعلا حيث كلما صغرت المساحة كلما ادى ذلك الى استثمارها بصورة افضل لتحقيق العائد المالي من مزاولة العمل الزراعي، اما بالنسبة الى الحيازات المتوسطة المساحة، فهي ذات نسبة مقاربة للصنف الاول حيث شكلت (27، 3 %)، اما بالنسبة الى الحيازات الكبيرة فهي ذات نسبة تشّكل بمجموعها (17 %).

2 - 1 **نظام الملكية الزراعية:**

يحدد نظام الملكية نوع العلاقة القائمة بين

الفلاح والارض وما ينجم عنها من اثار اقتصادية واجتماعية من حيث تأثيرها في النشاط الزراعي من خلال التأثير في طبيعة المحاصيل المزروعة والحيوانات التي تربى وطرائق الاستثمار الزراعي ودرجة العناية بها، وقد تبين من الدراسة الميدانية، تباين نظام الملكية الزراعية اذ يتضح من الجدول (7) ان اراضي الملك الخاص استأثرت بالمرتبة الاولى بنسبة (59، 5%) من مجموع الحيازات الزراعية تليها الاراضي المؤجرة بنسبة (24، 3%)، ثم اراضي الاصلاح الزراعي (التعاقد) بنسبة (16، 2 %).

جدول (7) نظام الملكية الزراعية لعينة الدراسة 2014

ملك خاص	%	ايجار	%	تعاقد	%
44	5 .59	18	3 .24	12	2 .16

المصدر: الدراسة الميدانية، استمارة الاستبيان، المحور الثاني.

3 – طرائق الري واساليبه:

ان عملية امداد التربة بالماء هدفها امداد الرطوبة الضرورية لنمو المحاصيل الزراعية بهدف الحصول على انتاج اعلى لوحدة المساحة لاسيما في المناطق التي تكون فيها الامطار المتساقطة غير كافية لسد احتياجات المحاصيل الزراعية ومنها منطقة البحث، وتختلف الكميات التي تحتاجها الوحدة المساحية (الدونم) من استعمال لآخر بحسب طريقة الارواء ونوع التربة وعدد الريات في الموسم الواحد ونوع المحصول 0 ان عملية الري يراد منها ايصال الماء بالكمية والوقت والمكان المناسب لغرض امداد المحصول بالرطوبة اللازمة لنموه وتأمينه ضد مدة الجفاف وتلطيف الجو والتربة المحيطة بالمحصول وغسل وتقليل املاح التربة في المنطقة الجذرية وسهولة حركة الاسمدة من التربة الى المحصول وتقليل تصلب القشرة وتسهيل عمليات خدمة الارض[13].

تعتمد منطقة البحث كليا على المياه السطحية والمتمثلة بالجداول المتفرعة من شط الدغارة، خريطة (7)، اما نظم الري السائدة في منطقة البحث فتتمثل بالري السيحي والري بالواسطة ويعتمد اتباع اي منها على اساس مقدار ارتفاع الاراضي بالنسبة لمستوى المياه في شبكة الانهار وجداول الري واختلاف مناسيبها وطبيعة السطح ونوع المحاصيل المزروعة وما تتطلبه من تقانات مائية، ويمكن توضيحها على النحو الاتي: –

خريطة (7) الموارد المائية السطحية في منطقة البحث

المصدر: الباحثان اعتمادا على شعبة ري عفك

3 - 1 - **اسلوب الري السيحي:** يرتبط اسلوب الري السيحي بوجود الاراضي المنخفضة ذات الانحدار التدريجي التي يكون مستواها دون مستوى سطح المياه الجارية في الانهار والجداول الاروائية التي تجاورها، ترتفع نسبة هذا الاسلوب

من الري في منطقة البحث حيث بلغت (74%)، الا ان هذه النسبة انخفضت كثيراً خلال السنتين الاخيرة اذ اصبحت لاتتجاوز 25%،[14] ويتركز هذا الاسلوب من الري في ارواء الاراضي المستصلحة ضمن مشروع الثريمة، اذ يعد هذا الاسلوب الاقل كلفة في ايصال المياه الى الحقول الزراعية لكنه لا يخلو من نتائج سلبية لاسيما اذا لم يتم الالتزام بالمقننات المائية التي تحتاجها المحاصيل وخصوصا في فصل الصيف عندما تتم عملية الري نهارا حيث يؤدي الى ظهور مشكلة التملح مع ما موجود من شبكات صرف داخلية ضمن مشروع الثريمة المستصلح كليا، وهذا يعود الى ان كمية المياه المستعملة في عملية السقي التي تفوق في احيان كثيرة ما هو مقرر ضمن المقنن المائي المخطط له ويبرر الفلاحين ذلك بسبب قلة الساعات المقررة ضمن الحصة المائية وطول المدة المحددة للمراشنة مما يضطرهم الى اغراق التربة بالمياه كي تبقى محتفظة بالرطوبة الى اطول مدة ممكنة[15].

3 - 2 - اسلوب الري بالواسطة:

يرتبط استعمال هذا الاسلوب عندما تكون الاراضي الزراعية بعيدة عن المجاري المائية وعندما يكون مستوى الاراضي اعلى من مستوى المياه السطحية، ومع حاجة المحاصيل بشكل دائمي للمياه كما هو الحال في محاصيل البستنة في منطقة البحث.

ان ايصال المياه الى الاراضي الزراعية وفقا لهذا الاسلوب يتم بواسطة مضخات (الديزل) وقد بلغت نسبة استعمال هذا الاسلوب في منطقة البحث (26%) وقد بلغ عدد تلك المضخات حوالي(125 مضخة)[16]، ان استعمال هذا الاسلوب من الري يترتب عليه تكاليف إضافية الى كلف الانتاج الاخرى وتشمل هذه التكاليف كلفة شراء المضخة وصيانتها وتجهيزها بالوقود وغالبا ما تستعمل المضخات لري المحاصيل التي تتحمل كلف عالية وتحقق مردودا اقتصاديا مناسبا، مثل الحنطة والشعير، لكونها لا تحتاج الى ريات كثيرة فهي في المعدل تحتاج الى من ثلاثة الى اربعة ريات خلال الموسم الزراعي، اما المضخات الصغيرة ذات القوة الحصانية (12) فهي تستعمل عادة لري البساتين في منطقة البحث[17].

4 – نظام الصرف (البزل):

تعد عملية الصرف والري من العمليات الاساسية في تطوير الاستعمالات الزراعية لانه كل منهم مكمل للاخر، وتنتج مشكلة الصرف عن المياه الزائدة الموجودة فوق سطح التربة او تحت السطح او في منطقة الجذر.

تتمثل عملية الصرف بسحب المياه الزائدة والاملاح والمياه الارضية بالقدر الذي يجعل التربة في حالة توازن ملحي و رطوبي يمنع تراكم الاملاح ويقلل من حالة التشبع[18].

يؤدي الري غير المقنن الى تجمع المياه في اعماق متباينة من التربة وصعود المياه الى السطح عن طريق الخاصية الشعرية، اذ يؤدي ذلك الى تجمع الاملاح بمرور الزمن مما يؤدي بالنتيجة الى انخفاض انتاجية التربة[19].

تقسم مشاريع الصرف في منطقة البحث الى مبازل رئيسة وعددها (2) ومبازل ثانوية وعددها

(3) ومبازل فرعية وعددها(2)، جدول (8)، فضلا على المبازل (الحقلية)، بالنسبة لمشروع الثريمة الاروائي حيث تصمم هذه المبازل على اساس البلوك الزراعي والذي يساوي 250 دونم في كل بلوك اربعة مبازل مجمعة والمسافة بين مبزل واخر تبلغ 500 متر، اما المبازل الحقلية تحت سطح الارض فان المسافة بينها تبلغ (50 - 100 م)[20].

جدول (8) شبكة المبازل واطوالها في منطقة البحث.

اسم المبزل	الطول (كم)	نوع المبزل
MD3	25	رئيسي
MD4	26	رئيسي
III21	2	ثانوي
III 23	3	ثانوي
E 48	5	ثانوي
III 39	37	فرعي
AI 50	8	فرعي

المصدر: مديرية الموارد المائية في الديوانية، القسم الفني، 2014.

5 – المكننة الزراعية:

تمثل المكننة الزراعية المستعملة في الانتاج الزراعي في منطقة البحث بالمضخات والساحبات وسيارات الحمل والحاصدات والباذرات، ويرتبط استخدام المكننة بالمساحة المخصصة للإنتاج الزراعي وسعة الحيازة فضلا على المستوى الاقتصادي للفلاح، اما بالنسبة الى الحاصدات فإنها غالبا ما يحوز عليها الفلاح لأغراض الاقتصادية لا تحدد بتلك العوامل التي ذكرت، لقد بلغ عدد الساحبات في منطقة البحث (229 ساحبة) وهذا العدد يكاد يغطي (60%) من حاجة الاسر العاملة بالزراعة فعلا، اما اعداد الحاصدات فكانت (29 حاصدة) والباذرات فقد بلغ عددها (98 باذرة)[21].

6 - **السياسة الزراعية:** تعد السياسة الزراعية من العوامل البشرية المؤثرة في اتجاهات النشاط الزراعي وتبلور هذا التأثير بالإجراءات التي تقوم بها الدولة في رسم الخطط الاقتصادية التي تهدف من خلالها تطوير وتنمية القطاع الزراعي، فهي اسلوب ادارة الدولة للقطاع الزراعي من خلال مجموعة من الاجراءات والقوانين والتشريعات التي تتخذها الدولة تجاه القطاع الزراعي بغية تحقيق اهداف محددة تتضمنها الخطة الزراعية[22].

تتضمن السياسة الزراعية اجراءات فرعية تؤثر في النشاط الزراعي.

ومن اهم تلك الاجراءات المؤثرة في منطقة البحث.

6 - 1 - سياسة الائتمان الزراعي (التسليف الزراعي):

يحتاج القطاع الزراعي الى مقدار مناسب من راس المال لتلبية الالتزامات المتعلقة بالعمليات الزراعية المختلفة ويقصد بالتسليف الزراعي، بانه تقديم الاحتياجات المالية اللازمة للنشاط الزراعي بهدف تطوير الفعاليات المرتبطة بالعملية الزراعية ضمن مدة محددة وبفائدة منخفضة نسبيا، وتعد المصارف الحكومية الزراعية من اهم مصادر التسليف الزراعي[23]. ويعد المصرف الزراعي الممول الوحيد للمقترضين في منطقة البحث الذي يقدم القروض على اساس رهانات عقارية، وتتباين مبالغ التسليف بحسب المشاريع

المحددة، من ملاحظة الجدول (9)، يتضح ارتفاع حجم الاموال الموزعة على شكل قروض لتنمية الزراعة وفق خطة المبادرة الزراعية التي انطلقت منذ عام 2008 اذ تجاوزت الاموال الموزعة على الفلاحين خلال السنوات من 2009 - 2014 (1082619مليون دينار)، ومن الملاحظ ان تلك الاموال لم تحدث نقلة نوعية في مستوى الانتاج الزراعي في منطقة البحث، وذلك نتيجة اسباب متعددة

جدول (9)

اعداد الفلاحين الذين حصلوا على قروض زراعية لمشاريع متعددة للسنوات 2009 – 2014

السنوات	عدد المقترضين	قيمة القرض	مدة القرض(سنة)	نوع القرض
2009	1	12800000	12	تنمية نخيل
2010	2	16800000	12	تنمية نخيل
2011	13	19165000	12	تنمية نخيل
2012	4	70000000	12	تنمية نخيل
2013	7	131970000	12	تنمية نخيل
2014	4	119180000	12	تنمية نخيل
2009	16	412300000	5	ساحبة
2010	33	937100000	5	ساحبة
2011	16	458000000	5	ساحبة
2012	20	755100000	5	ساحبة
2013	34	1307800000	5	ساحبة
2014	40	1724900000	5	ساحبة
2009	2	14900000	من 2 - 8	ثروة حيوانية
2010	2	177400000	من 2 - 8	ثروة حيوانية
2011	20	674350000	من 2 - 8	ثروة حيوانية
2012	19	140800000	من 2 - 8	ثروة حيوانية
2013	15	103360000	من 2 - 8	ثروة حيوانية
2014	7	73000000	من 2 - 8	ثروة حيوانية
2009	12	108382000	من 2 - 8	صغار الفلاحين×
2010	14	760490000	من 2 - 8	صغار الفلاحين
2011	97	1133940000	من 2 - 8	صغار الفلاحين
2012	36	658760000	من 2 - 8	صغار الفلاحين
2013	31	716000000	من 2 - 8	صغار الفلاحين
2014		284800000	من 2 - 8	صغار الفلاحين
المجموع		1082619		

المصدر:المصرف الزراعي التعاوني، مكتب عفك، بيانات غير منشورة، 2014

- يمثل صندوق صغار الفلاحين تمويل البيوت البلاستيكية الزراعية، مشاريع خلايا النحل.

منها:لم ترافق عملية الاقتراض تشكيل لجان مختصة مهمتها متابعة المشاريع التي على اساسها يمنح القرض حتى يحقق المشروع الغاية المطلوبة واذا لم يحقق ذلك ينبغي ان يسحب القرض، كذلك ان عدم الاشراف على موارد صرف تلك التخصيصات في العمليات الزراعية ادى بالكثير من الفلاحين ان يصرفوا تلك الاموال في موارد صرف اخرى، غير العملية الزراعية وبالتالي لم تؤدي تلك الاموال على تطوير القطاع الزراعي كذلك من المؤاخذات على صرف تلك الاموال في المصرف الزراعي انه لم يخصص مبالغ للابتكارات العلمية والاختراعات والبحوث التطبيقية واستعمال التقانات الحديثة في المجال الزراعي مما جعل الفلاح هو الذي يحدد طريقة الصرف وفق ما يرتئيه دون الرجوع للمتخصصين في المجال الزراعي، ومن المفترض ان يؤسس فرع من المصرف الزراعي يتولى مهمة (المكتب الاستشاري الزراعي) يشرف على القروض ومتابعة صرفها في العملية الزراعية، وفي نفس الوقت يكون حلقة الوصل بين الفلاح والشعبة الزراعية المرتبطة بها، ومن المؤاخذات الاخرى على عملية الاقراض انها لم تعالج المشاكل الحقيقية التي يعانيها القطاع الزراعي في المنطقة ودليل على ذلك ان اغلب المزارعين لم يحصلوا على القرض بنسبة (96%)، من عينة الدراسة وذلك يعود للأسباب ادارية وتقنية تتعلق بآلية تقديم القرض الزراعي، الامر الذي جعل الذين يحصلون على تلك القروض هم من ميسوري الحال وغالبا ما تصرف تلك الاموال في مجالات اخرى غير العمل الزراعي.

6 - 2 – التسويق والسياسة السعرية:

التسويق، هو تخصيص مختلف انواع النشاط الذي يوجه تدفق السلع والخدمات من المنتج الى المستهلك النهائي او الوسيط[24].

اما التسويق الزراعي فهو كافة العمليات المتعلقة بنقل المنتجات الزراعية من مناطق الانتاج الى مراكز الاستهلاك، وكذلك مستلزمات الانتاج من البذور والاسمدة والمكائن والآلات الى مناطق الانتاج وبذلك فان التسويق الزراعي يصبح جزء من البنيان الاقتصادي حيث انه مكمل ومتمم لعملية الانتاج الزراعي[25]، ومن الملاحظ من الدراسة الميدانية ان (40%) من المزارعين يسوقون منتوجاتهم الى السايلوات الحكومية الواقع في الديوانية حيث يخلو القضاء منها، وفي العادة ان المحاصيل المسوقة هي (الحنطة والشعير) فقط، اما النسبة الباقية فهم يفضلون السوق المحلية لسهولة البيع، حيث غالبا ما يتم البيع في الحقل في موسم الحصاد بالرغم من فرق الاسعار، حيث ان عملية التسويق تشمل على صعوبات متعددة منها: تأخر استلام المحصول وبقاءه محمل في الشاحنات لمدة طويلة تصل من (3 - 10 ايام) وهذا ما يزيد من كلفة النقل التي هي في الاساس مرتفعة نظرا لبعد المسافة بين موقع الانتاج والسايلو التي تصل الى (60 كيلو)، او اكثر بالنسبة الى المقاطعات الشرقية من منطقة البحث، اما اسعار المنتجات الزراعية سواء اكانت من المواد الاولية ام الغذائية فأنها اصبحت عرضة لاقتصاديات السوق وخصوصاً (محاصيل الخضر) حيث تأثرت كثيرا بالسوق المفتوحة امام البضائع والخضر المستوردة من الخارج وبأسعار

دون سعر كلفة المنتجات المحلية في بعض الاحيان مما يجعل زراعتها غير مجدية اقتصادياً.

اما بالنسبة الى اسعار المحاصيل الحقلية الرئيسة (الحنطة والشعير) والتي تحددها الحكومة لتلك المحاصيل مقابل التسويق فهي لم تعد مغرية بسبب ارتفاع كلفة الانتاج حيث تصل كلفة الدونم الواحد الى (250000 دينار)[26]، بسبب ارتفاع اسعار الحراثة والحصاد والري بالواسطة نتيجة ارتفاع اسعار الوقود كذلك ارتفاع اسعار البذور والاسمدة، كما تؤثر الاجراءات المتبعة في استلام المحصول وتحديد درجة مقبوليته فضلا على تأخير استلام مستحقات التسويق، حيث تتأخر عملية تسليم المبالغ المالية الى الفلاحين قرابة (5 – 9 اشهر) الامر الذي يضطر الفلاح الى البيع في الاسواق المحلية بالرغم من انخفاض الاسعار، وقد بدأت الحكومة مع اطلاق المبادرة الحكومية الزراعية برفع الاسعار لمحصولي الحنطة والشعير لتشجيع الفلاحين على الزراعة جدول(10).

جدول (**10**) اسعار شراء \ لمحاصيل الستراتيجية الرئيسة لسنوات متعددة / دينار / للطن

السنة / المحصول	1997	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الحنطة	130000	500000	750000	750000	800000	850000	850000	850000	850000
الشعير	80000	300000	500000	500000	570000	570000	570000	570000	570000

المصدر: شعبة زراعة عفك، قسم التخطيط والمتابعة، بيانات غير منشورة.

ويتضح من الجدول (11) ان معدل كمية الاسمدة الموزعة على الفلاحين لا يتناسب ومساحة الاراضي الزراعية حيث تحتسب كمية السماد على اساس (20كغم / دونم للحنطة والشعير) وهذه الكمية لم تعد كافية بسبب فقدان التربة لخصوبتها الامر الذي يضطر الفلاحين الى شراء الاسمدة من الاسواق المحلية بالرغم من ارتفاع اسعارها حيث يصل سعر الطن الواحد من الاسمدة الى (1200000 دينار) وهذا السماد يضاف الى الارض عند مرحلة بذر البذور في التربة، اما سماد اليوريا الذي يضاف الى الارض عند مرحلة الانبات فان سعره يصل الى (800000 دينار)[27].

6 – 3 – التسميد: يتطلب نجاح زراعة الحبوب والخضر في منطقة البحث استعمال الاسمدة الكيمياوية نظرا للاستعمال المستمر للأرض دون انقطاع، أو حتى اتباع الدورة الزراعية

جدول (11) كمية السماد الموزعة على الفلاحين في منطقة البحث

المحصول	الحنطة واشعير	الحنطة والشعير	الحنطة والشعير والذرة الصفراء	الحنطة والشعير والذرة الصفراء	الحنطة والشعير والذرة الصفراء	الحنطة والشعير	الحنطة والشعير	الحنطة والشعير والذرة الصفراء
السنة	1997	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
كمية السماد / طن	10060	9000	23000	32300	33500	38600	43400	52800

المصدر:شعبة زراعة عفك، قسم الاسمدة، 2014

6 - 4 – الارشاد الزراعي: يعرف الارشاد الزراعي بانه عمليه تعليمية توعوية تعتمد التطبيق الفعلي لمراحلها من خلال جهاز متكامل من المهنيين لغرض خدمة الفلاحين واستثمار امكاناتها المادية و وجهودهم الذاتية ومساعدهم على توجيهها لرفع مستواهم الاقتصادي والاجتماعي عن طريق احداث تغييرات مرغوبة في معارفهم واتجاهاتهم ومهاراتهم[28]، ويعتمد التطور الزراعي في اي بلد على قدرة اجهزت الارشاد على نقل نتائج البحوث الزراعية الى المستوى العلمي، وفي منطقة البحث فان الارشاد الزراعي يتمثل نشاطه في الدورات والندوات الارشادية والزيارات الميدانية التي يقوم بها المرشدون الزراعيون والبالغ عددهم (2)، ويتضح من سجلات النشاط الارشادي ان عدد الندوات الارشادية التي يقوم بها هؤلاء المرشدون بلغت (25 ندوة) ارشادية في السنة الواحدة [29].

طرق النقل:

لطرق النقل اهمية كبيرة في تنمية النشاط الزراعي، فهي احد مقومات الانتاج حيث توجد المنفعة المكانية للمنتجات في الوقت المناسب بنقلها من مناطق انتاجها الى المناطق التي تحتاج اليها، لذا فان الانتاج أيا كانت طبيعته لم يعد ذو اهمية مالم يتم نقله الى مناطق الاستهلاك، وهذا يتطلب وسائط نقل وطرق النقل الملائمة، وعند استعراض واقع شبكة طرق النقل في منطقة البحث يلحظ انها تعتمد في حركتها بشكل اساسي على شبكة الطرق البرية المعبدة والترابية، وقد لوحظ ان امتدادات الطرق المعبدة محدودة جدا اذ تتمثل بالطريق الرئيس الذي يربط منطقة البحث بقضاء الديوانية وناحية البدير، والطريق المعبد الثاني هو طريق الكفيشة وهو قيد الانجاز وهناك ثلاثة طرق تمتد مع مشروع الثريمة اذ تربط قضاء عفك بناحية البدير والطريق الاخر هو طريق الثريمة رقم واحد الذي يربط القضاء بناحة البدير ايضا، خريطة (8)، الامر الذي يستدعي توسيع شبكة طرق النقل المعبدة بما يتلاءم واهميتها الزراعية، وان يكون هذا التوسع كمرحلة اولى مع امتداد المشاريع الاروائية الرئيسة لاسيما مشروع جحيش حيث تمتد القرى بشكل خطي مع المشاريع الأروائية لان ذلك يساعد على التقليل من كلفة نقل المنتجات الزراعية.

المبحث الثاني

الواقع الزراعي واتجاهات التنمية الزراعية:

تبلغ مساحة الاراضي الصالحة للزراعة في منطقة البحث حوالي (77541 دونماً)، وهي بذلك تشغل نسبة (61، 7%)، من مجمل مساحة منطقة البحث والبالغة (125650 دونماً)، اما بالنسبة الى معدل الاراضي المزروعة فعلا فقد بلغت نسبتها من الاراضي الصالحة للزراعة حوالي (38، 7%) و(23، 9%)، من مجمل مساحة منطقة البحث وبذلك فان (14، 8%)، من الاراضي الصالحة للزراعة غير مزروعة، فمن الممكن استثمار تلك المساحات الصالحة للزراعة لتنمية الريف من خلال رفع مستوى الانتاج والانتاجية للدونم الواحد.

خريطة (8) طرق النقل وانواعها في منطقة البحث.

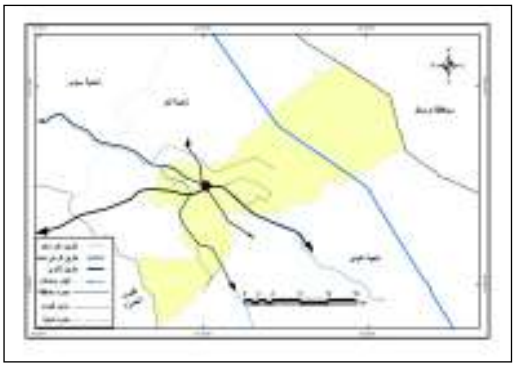

المصدر: الباحثان اعتمادا على: 1 – المرئية الفضائية لمنطقة البحث 0لسنة 2011 2 –

الدراسة الميدانية.

تتصف منطقة البحث بسيادة زراعة المحاصيل الحقلية الرئيسة (الحنطة والشعير) حيث بلغ معدل المساحة المزروعة منها للمدة من (2008 – 2014) حوالي (30000دونماً)، في حين تشكل مساحة الاراضي المزروعة بالمحاصيل الاخرى (2000دونماً) والمساحات المستثمرة بالبستنة حوالي (700دونماً) وهذا يدل على ان النسبة الاكبر للنشاط الزراعي هي الحبوب اذ تشكل (97%) من مجمل المساحة المزروعة لذا سوف يتم التركيز في هذا البحث على هذين المحصولين مع الاشارة الموجزة الى الانتاج الزراعي المحصولي الصيفي ومحاصيل البستنه والانتاج الحيواني.

1 – الانتاج الزراعي النباتي:

1 – 1 – المحاصيل الحقلية: ويقصد بها مجموعة المحاصيل التي يكون جزء او عدة اجزاء منها ذات قيمة اقتصادية اذ تزرع بمساحات واسعة وتنضج اجزاؤها الاقتصادية في وقت واحد مما يمّكن من حصادها مجتمعة في معظم الاحيان، فضلا على ان اغلب اجزاء المحاصيل الاقتصادية قابلة للخزن حتى التسويق والاستعمال او التصنيع[30]. وقد صنفت المحاصيل الحقلية وفقا لموسم زراعتها الى محاصيل شتوية وصيفية.

المحاصيل الحقلية الشتوية (الحنطة والشعير).

1 – 1 – 1 – محصول الحنطة: يعد محصول الحنطة من المحاصيل الحقلية التي تنتمي الى العائلة النجيلية ذاتية التلقيح ويتصف بكونه واسع الانتشار

في منطقة البحث وهو من المحاصيل الستراتيجية التي تدخل بشكل اساسي كغذاء للانسان كما تدخل قشورها كعلف للحيوانات.

لقد بلغ معدل المساحة المزروعة بهذا المحصول للمدة من (2004 - 2014) (15300 دونماً)، بنسبة تصل الى (42، 4%) من مجمل الاراضي المستثمرة بالمحاصيل الحقلية، ويتضح من الجدول (12) والخريطة (9)، ان هناك تراجع في المساحات المستثمرة بهذا المحصول، فيما كانت المساحة المستثمرة في هذا المحصول في عام 1997تبلغ (25000 دونماً)، تراجعت هذه المساحات خلال السنوات العشر الاخيرة (2004 – 2014) لتصل الى (15300 دونماً) اما من حيث الانتاج فقد بلغ (6775 طناً)، وبلغت انتاجية الدونم الواحد للمدة المذكورة (433 كغم).

جدول (12) المساحات والانتاج والانتاجية لمحصول الحنطة لسنة 1997 والسنوات من (2004 – 2014)

السنة	المساحة / دونم	الانتاج / طن	الانتاجية / كغم / دونم
1997	25000	19625	785
2004	15490	11307	730
2005	18960	13082	690
2006	18000	11520	640
2007	15000	9780	652
2008	16030	10579	660
2009	15000	10335	689
2010	17300	13044	754
2011	16530	13058	790
2012	12000	9960	830
2013	12000	9792	811
2014	12000	9864	822
المعدل	15300	11114	5 .733

المصدر: شعبة زراعة عفك، قسم الانتاج النباتي: ×تستثنى سنة 1997

خريطة (9) التوزيع النسبي للإنتاج محصول الحنطة في منطقة البحث

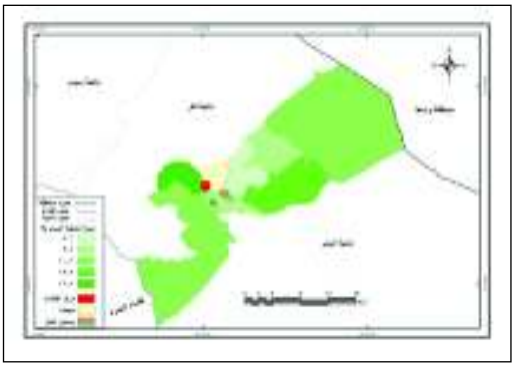

المصدر: الباحثان اعتمادا على الجدول (12)

1 - 1 - 2 - محصول الشعير: يعد محصول الشعير من محاصيل الحبوب الشتوية المهمة لكونه يشكل مادة اولية لبعض الصناعات فضلا على استعماله كعلف للحيوانات (المواشي والدواجن)، كذلك يستعمل كعلف اخضر للحيوانات ويتضح من الجدول (13).

ان المساحات المزروعة من هذا المحصول هي متباينة بين سنة واخرى ففي سنة 1997 بلغت المساحة المزروعة (23000 دونم)، اما المدة من (2004 - 2014)، فقد بلغت في المعدل (15000 دونماً)، وهذا يرجع الى تدني اهمية المحصول لانخفاض قيمته مقارنةً بتكاليف انتاجه اذ ركز المزارعون على محصول الحنطة لارتفاع السعر الذي تباع به، اضافةً الى تدني اعداد المواشي، اما بالنسبة للإنتاجية فهي لم تصل

الى المستوى المطلوب فقد تراوحت بين (210 - 290 كغم) للدونم خلال نفس المدة وهذا يعود الى تراجع خصوبة التربة وجهل الفلاح لأساليب الزراعة المتطورة، نلحظ من الجدول (14) بان المساحات المزروعة فعلا على مستوى المقاطعات وانتاجيتها للدونم الواحد متباينة، خريطة (10)، فبالنسبة لمحصول الحنطة نجد انه سجل اعلى نسبة مساحة مزروعة على مستوى المقاطعات اذ بلغت(34، 4 %) في مقاطعة (17) كما ان اعلى معدل لإنتاجية الدونم الواحد سجلت في مقاطعة رقم (2) بنسبة (16، 2 %) ولكن هذه المقاطعة صغيرة المساحة وقريبة من المدينة فان تنمية هذا المحصول تتطلب التركيز على المقاطعات الاخرى التي تزرع المحصول بمساحات كبيرة مثل مقاطعة (17).

جدول (13) المساحة والانتاج والانتاجية لمحصول الشعير للسنة 1997 والسنوات (2004 – 2014)

السنة	المساحة / دونم	الانتاج / طن	الانتاجية / كغم / دونم
1997	23000	10580	460
2004	13000	6370	490
2005	15000	7950	530
2006	15000	8175	545
2007	15000	7305	487
2008	14800	7562	511
2009	14500	8236	568
2010	15000	8850	590
2011	15000	8820	588
2012	15000	9345	627
2013	15000	7950	530
2014	15000	7170	478

المصدر: شعبة زراعة عفك، قسم الانتاج النباتي

اما بالنسبة الى محصول الشعير فان اعلى نسبة مساحة سجلت في مقاطعة (17) ايضا، اما اعلى انتاجية سجلت في مقاطعة (22) اذ بلغت انتاجية الدونم الواحد(800 كغم)، وهذا الامر يتطلب اعادة النظر من قبل شعبة الزراعة والجهات المختصة في منطقة البحث، وهذا يدل على توفر مقومات الانتاج في المقاطعات التي سجلت انتاجية عالية، كما يتحتم على الجهات المسؤولة تطوير المستوطنات الريفية وتنميتها من اجل المحافظة على مستويات الانتاجية العالية، وبالتالي السعي الى تطوير وتكامل الانتاج الزراعي للنهوض بالواقع الزراعي لمنطقة البحث، وخصوصا وانها ذات طابع زراعي ولا تتمتع باي مورد اخر، والخريطتان (10، 9) توضحان توزيع المقاطعات التي تتباين في معدلات انتاجها لمحصولي الحنطة والشعير.

جدول (14) انتاجية الدونم الواحد لمحصولي الحنطة والشعير على مستوى المقاطعات لسنة 2014

المقاطعات		الحنطة				الشعير			
المساحة /دونم		%	الانتاجية /كغم / دونم	%	المساحة / دونم	%	الانتاجية / كغم / دونم	%	
2	ام العظام	792	3.5	1200	2.16	70	4.0	600	4.11
3	الطيانات	---	--	---	---	---	--	--	--
16	الجزرة	1679	2.11	800	8.10	755	5	600	4.11
17	العشرة	2165	4.34	800	8.10	8230	8.54	500	5.9
18	الهورة	2851	19	800	8.10	740	9.4	600	4.11
19	العويجة	818	5.5	700	5.9	625	1.4	400	6.7
20	بساتين شط حسين	بساتين	---	----	---	---	--	--	--
21	الشجير	بساتين	---	---	---	--	--	--	--
22	الكفياية	2325	5.15	1000	5.13	2360	7.15	800	5.15
23	ام الطوس	720	8.4	700	5.9	1060	5.0	650	7.12
24	الكفيشة والجبسة	240	6.1	600	1.8	100	6.0	400	6.7
26	جزيرة شط النيل والدلمج	410	03.0	800	8.10	1060	7	700 - 650	9.12
المعدل		12000	100	822	100	15000	100	583	100

المصدر: الباحثان اعتمادا على بيانات شعبة زراعة عفك، قسم الانتاج النباتي، 2014

خريطة (10) التوزيع النسبي للإنتاج محصول الشعير في منطقة البحث

المصدر / الباحثان بالاعتماد على الجدول (14).

1 - 2- المحاصيل الحقلية الصيفية:

تأتي المحاصيل الزراعية الصيفية بالمرتبة الثانية من حيث المساحة في منطقة البحث نظرا لشحة المياه في فصل الصيف، وما تتطلبه المحاصيل الصيفية من جهد وايدي عاملة اكثر مما تحتاجه زراعة المحاصيل الشتوية، اذ تزرع في منطقة البحث مجموعة من المحاصيل الحقلية الصيفية وهي الذرة الصفراء والبيضاء والسمسم والماش والدخن بالإضافة الى محاصيل الخضر وتتباين تلك المحاصيل من حيث المساحة

والانتاجية اذ يبين الجدول (15) ان مساحة الاراضي المزروعة بالمحاصيل الصيفية تبلغ حوالي (8291 دونم) وهي تشكل نسبة(27%) من مجمل الاراضي المزروعة فعلا في منطقة البحث، في حين بلغت نسبة الاراضي المزروعة بمحصولي الحنطة والشعير حوالي (99، 7%) من مجمل الاراضي المزروعة والنسبة الباقية تشكل(0،2%) هي مخصصة لزراعة المحاصيل الصيفية 0يتضح من ذلك ان الاراضي المزروعة بالمحاصيل الصيفية والبالغة نسبتها(27%) تستخدم ايضا في الموسم الشتوي لزراع الحنطة والشعير، وهذا التناوب المستمر في زراعة الاراضي يؤدي الى انخفاض خصوبة التربة مما يستلزم اتباع طريقة التبوير (نير ونير) في الزراعة حتى تستعيد التربة خصوبتها، ومن ملاحظة الجدول (15) يتضح ان اغلب المحاصيل الصيفية ومنها الذرة الصفراء والبيضاء تزرع لغرض العلف الحيواني وهي ذات انتاجية متدنية، اما محاصيل السمسم والدخن والماش فتزرع لغرض التسويق الى الاسواق المحلية وهي غالبا ما تصاب بالامراض او العطش نتيجة شحة المياه لذا فان انتاجيتها متدنية ايضاً، اما الخضر الصيفية فيكون انتاجها محدود ويكون لغرض الاستهلاك المحلي، اما محصول القطن فقد توقفت زراعته لانعدام الطلب عليه بسبب توقف معمل نسيج الديوانية عن شراء هذا المحصول.

جدول (15) المساحات المزروعة وانتاجية الدونم الواحد للمحاصيل الحقلية في منطقة البحث للمدة 2004 - 2014

المحصول	المساحة / دونم	الانتاجية / كغم
الذرة الصفراء	1700	400
الذرة البيضاء	497	350
السمسم	844	250
الدخن	1800	300
الماش	522	320
خضر صيفية	2928	----
القطن	---	----
	8291	

المصدر: شعبة زراعة عفك، قسم الانتاج النباتي، 2014.

1 - 3 - محاصيل البستنة: تعد محاصيل البستنة من المحاصيل ذات الاهمية الاقتصادية الكبيرة كونها محاصيل معمرة ولا تحتاج الى تكاليف عالية لتأهيلها ولذا فان عائد الدونم الواحد منها اكبر من عائد نفس الوحدة المساحية من المحاصيل الحقلية الاخرى، وتتمثل محاصيل البستنه في منطقة البحث ببساتين النخيل فقط.

جدول (16) اعداد النخيل وانتاجية المساحة المزروعة (دونم) في منطقة البحث

السنوات	المساحة / دونم	اعداد النخيل / نخله	اعداد النخيل المثمر / نخلة	اعداد النخيل المنشأ حديثا / نخلة	الانتاج / طن
1997	316	10000	7000	-----	
2013	701	11515	11015	3760 ×	330

المصدر: شعبة زراعة عفك، قسم الانتاج النباتي، 2014

× زرع هذا العدد على مساحة 94 دونم من سنة 2009 - 2013 بعد الحصول على القروض الزراعية من المصرف الزراعي.

ثانيا: الانتاج الزراعي والحيواني:

1 - المواشي:

كان الانسان وما يزال يعتمد اعتمادا كبيرا على المنتجات الحيوانية التي تشكل الشق الثاني من الانتاج الزراعي الذي يشكل نصفه الاول الانتاج النباتي، فكلما تقدم المجتمع على المستوى الاقتصادي والتقني زاد استهلاكه من الانتاج الحيواني نظرا لوسائل تطوير الصناعات الغذائية من الالبان واللحوم والبيض وغير ذلك، من المنتجات الغذائية التي تعتمد على الثروة الحيوانية ولهذا فهي تعد ذات مكانة اقتصادية متميزة اذا ما توفرت مقومات الانتاج الصناعي المعتمدة على تلك الثروة.

ان جميع مشاريع الثروة الحيوانية في منطقة البحث تعد من الانشطة المكملة وليست انشطة تخصصية، كما ان جميع الحيوانات هي ممتلكات خاصة تربى ضمن الحقول الزراعية، وغالبا ما تقتصر تلك الاعداد القليلة من الحيوانات لغرض الاستهلاك المنزلي والجدول (17) يبين اعداد الحيوانات لسنوات مختلفة حيث تم اعتماد سنة 1997 كسنة اساس، والسنوات العشر الاخيرة (2004 - 2014) باعتبار ان سنة 1997 تمثل حقبة معينة مر بها المجتمع الريفي وهي تمثل مدة انتعاش الريف اما المدة الاخيرة فهي المدة التي شهدت تدني مستوى المعيشة في الريف تحت تأثير جملة

جدول (17) نوعية واعداد الحيوانات الحقلية في منطقة البحث.

السنة	الاغنام	الماعز	الابقار	الجاموس	الابل
1997	30000	4500	2500	1000	200
2004	29000	4000	3000	182	150
2005	30000	3800	3700	150	175
2006	26000	2450	3600	130	160
2007	28000	2300	3700	140	130
2008	270000	1960	3800	120	120
2009	2640	1800	3520	800	123
2010	25000	1850	3731	600	111
2011	25200	1900	3485	300	105
2012	24800	1300	3631	200	113
2013	25000	1950	4000	100	108
2014	26000	1700	4500	100	100

المصدر:شعبة زراعة عفك، قسم الانتاج الحيواني، 2014

اسباب في مقدمتها شحة المياه والهجرة باتجاه المدينة وكذلك بتأثير عوامل اقتصادية تتعلق بعدم قدرة الانتاج المحلي من منافسة البضائع المستوردة من خارج الحدود، كل تلك العوامل انعكست سلبيا على النشاط الزراعي في الريف في عموم العراق ومنها منطقة البحث، نلحظ من الجدول (17) ان اعداد الحيوانات جميعها كانت في سنة 1997 اكثر من السنوات العشر الاخيرة وخصوصا في النصف الاخير من هذه المدة وهذا يعود الى الاسباب نفسها التي ادت الى تدهور الانتاج الزراعي النباتي الذي انعكس على اعداد الحيوانات وخصوصا عامل الجفاف ادى الى التأثير بشكل مباشر على اعداد الاغنام حيث ان اغلب مربي الاغنام كانوا يتجهون الى الصحراء الغربية للرعي اثناء موسم تساقط الامطار اما في السنوات الاخيرة وبسبب الجفاف

جعل تربية الاغنام مكلفة من الناحية الاقتصادية وتحتاج الى مساحات واسعة من الاراضي الزراعية اضافة الى عامل اخر في منطقة البحث هو ان الاجزاء الشرقية الواقعة ضمن مشروع (جحيش)، ضمن خطة الاصلاح الزراعي وبذلك فقد خرجت مساحات كبيرة من الاراضي عن الزراعة بسبب اعمال الاستصلاح الذي دفع المربين الى تقليل اعداد الاغنام لعدم توفر الغذاء الكافي لها.

ثالثاً- مشاريع الدواجن:

تعد مشاريع الدواجن في منطقة البحث بانها ذات ملكية شخصية، ولاتوجد مشاريع حكومية في هذا المجال، يتضح من الجدول (18) ان اعداد مشاريع الدواجن بمجموعها بلغت نحو (7) مشاريع، العاملة منها (5) فقط، بلغت طاقتها الانتاجية (17500) طير دجاج وتوجد هذه المشاريع في مقاطعة (19، الهورة والخمسات) و(19 / العويجة) بينما المشاريع غير العاملة وعددها اثنان وتوجد في مقاطعة (2 و24).

جدول (18) مشاريع الدواجن العاملة وغير العاملة في منطقة البحث على مستوى المقاطعات لسنة 2014

المقاطعة	عدد الحقول العاملة / حقل	طاقة الحقل / طير	عدد المشاريع غير العاملة / مشروع	طاقتها الانتاجية / طير
2 - ام العظام		-	1	8500
18 - الهورة والخمسات	1	10000	-	-
19 - العويجة	4	7500	-	-
24 - الكفيشة والجبسة	-	-	1	10000

المصدر: شعبة زراعة عفك، قسم الانتاج الحيواني، 2014

المبحث الثالث

اتجاهات التنمية الزراعية في منطقة البحث والتخطيط لها:

يعد القطاع الزراعي من الانشطة الاقتصادية ذات المكانة الستراتيجية في العملية التنموية في مختلف البلدان بغض النظر عن كون تلك البلدان متطورة او نامية او متخلفة[31].

تتبوأ الزراعة مكانة هامة في عمليات التنمية كونها تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية في تكوين جزء من الناتج القومي فضلا على كونها المصدر الرئيس لتوفير المواد الغذائية للسكان، لذلك فقد تمت دراسة الواقع الجغرافي لمنطقة البحث وطبيعة النشاط الزراعي تمهيدا لتخطيط تنمية القطاع الزراعي، او تنمية ريف منطقة البحث، اذ ان التنمية الزراعية تتكفل بالنهوض بالواقع الزراعي وتوفير متطلبات السكان من الغذاء كما ونوعا، وتوفير فرص عمل للمزارعين لتحقيق مستوى من الدخل يكفي لتوفير متطلبات العيش للحد من الهجرة باتجاه المدن وهجرة الريف [32]، ومن اجل اعطاء صورة واضحة عن اتجاهات التنمية الزراعية في منطقة البحث فقد تم اتباع اساليب احصائية متمثلة بمعادلة(التغير المطلق والتغير النسبي ×واستعمال معادلة الرقم القياسي النسبي[33]، في تحديد اتجاهات التنمية الزراعية للمساحات والانتاج الافقية والرئسية.

اولا: اتجاهات التنمية الزراعية في منطقة البحث ×× 0

1 – اتجاهات مساحة الاراضي المزروعة:

تشير بيانات الجدول (19) على ان اتجاهات

تنمية الاراضي المزروعة كانت سلبية للمحصولين الشتوي والصيفي حيث بلغ مقدار التغير المطلق للمساحات المزروعة بالمحاصيل الشتوية (- 1800) ولمساحة الاراضي المزروعة بالمحاصيل الصيفية (- 2270)، اما التغير النسبي فقد بلغ لمساحة الاراضي المزروعة بالمحاصيل الشتوية (- 5) وللمحاصيل الصيفية (- 22، 3)، اما نتائج معادلة الرقم القياسي فكانت تشير الى مساحة الاراضي المزروعة بالمحاصيل الشتوية (94، 9)وللصيفية (17، 6).

× التغير المطلق = سنة المقارنة – سنة الاساس

التغير المطلق

التغير النسبي = -- × 100

سنة الاساس

سنة المقارنة

الرقم القياسي البسيط = -- × 100

سنة الاساس

اذا كانت النتيجة اكثر من (100) فهو مؤشر ايجابي اما اذا نقصت عن ذلك فالمؤشر سلبي.

× × تم استبعاد سنة 1997 كسنة اساس لأنه في تلك السنة كانت ناحية نفر ملحقة بمركز قضاء عفك وكانت البيانات المتوفرة تشمل الناحيتين، لذلك تم التعويض عنها بنسبة عام 2004 كسنة اساس.

جدول (19) تغير اتجاهات التنمية الزراعية لمساحات الاراضي المزروعة في منطقة البحث للمدة (2004 – 2014)

تغير الاراضي المزروعة	الاراضي المزروعة بالمحاصيل الشتوية	الاراضي المزروعة بالمحاصيل الصيفية
التغير المطلق	- 1800	- 2270
التغير النسبي	- 5	- 3 ،22
الرقم القياسي	9 ،94	6 ،17

المصدر: الباحثان اعتمادا على الجدول (14و(15)

ان البيانات الواردة في الجدول اعلاه تؤشر تراجع اتجاهات التنمية للمساحات المزروعة للمـــدة بين 2004 و2014، وهذا يؤشر اتجاها سلبيا في الواقع الزراعي لمنطقة البحث لاسيما وان الطابع العام للقضاء وللمحافظة بشكل عام هو الطابع الزراعي وان تدهور القطاع الزراعي يؤشر الى الخلل في الركيزة التي تتركز عليها منطقة البحث بشكل خاص، مما يستوجب اعادة النظر في اداء القطاع الزراعي ومحاولة التوظيف الصحيح للأموال التي يمنحها المصرف الزراعي في تطوير الزراعة عموديا وافقيا لاسيما وان المبادرة الزراعية انطلقت سنة 2008 ولم تتضح لحد الان نتائج تلك المبادرة على تغير مساحة الاراضي المزروعة مما يشير الى ان تلك الاموال التي تمنح لتنمية القطاع الزراعي تصرف في موارد اخرى غير القطاع الزراعي وهذا يرجع جزء منه الى عدم وجود جهاز حكومي يتابع عملية الاقتراض والصرف والمطالبة بالإنتاج.

2 - تغير اتجاهات التنمية الزراعية لإنتاج المحاصيل الحقلية: تعد المحاصيل الحقلية وفي مقدمتها الحبوب ذات اهمية في تامين الغذاء

للسكان والحيوانات التي تربى في منطقة البحث اذ يتضح من الجدول (20) ان محاصيل الحنطة والشعير والذرة الصفراء والماش وبساتين النخيل حققت ارتفاعا في اتجاهات التنمية ويأتي في مقدمتها النخيل ثم محصول الذرة الصفراء، حيث بلغ معدل التغير النسبي الأول (57%) والثاني (21، 4 %) اما المحاصيل التي سجلت تراجعا في اتجاهات التنمية فهي كل من الذرة البيضاء والسمسم والدخن وهذا يشير الى توجه الفلاحين نحو زراعة المحاصيل التي لا تحتاج الى الايدي العاملة.

جدول (20) تغير اتجاهات التنمية لإنتاج المحاصيل الحقلية / طن لعام 2004و2014

المحصول	التغير المطلق	التغير النسبي	الرقم القياسي
الحنطة	1443	7،12	2،87
الشعير	800	5،12	5،112
الذرة الصفراء	120	4،21	4،121
الذرة البيضاء	51 -	6،22 -	3،77
السمسم	134 -	8،38 -	2،61
الدخن	33 -	7،5 -	2،94
الماش	21	3،14	3،114
بساتين النخيل	120	57	157

المصدر: الباحثان اعتمادا على جدول (12) و(13) و(15) وبيانات شعبة زراعة عفك

3 – اتجاهات التنمية الزراعية لأعداد الحيوانات الحقلية:

تعد الحيوانات الحقلية من المصادر الاساسية للنشاط الاقتصادي فهي تعد احدى مصادر الدخل لدى الفلاحين في منطقة البحث، فضلا على كونها تشكل مصدر غذائي مهم وقد تعرضت هذه الثروة الى مشاكل عديدة بفعل شحة المياه في السنوات الاخيرة الامر الذي ادى الى تراجع اعداد المواشي كما مبين في الجدول التالي:

جدول (21) اتجاهات التنمية الزراعية لأعداد الحيوانات الحقلية في منطقة البحث للمدة 2004 – 2014

الحيوانات الحقلية	التغير المطلق	التغير النسبي	الرقم القياسي
الاغنام	3000 -	3،10 -	6،89
الماعز	2300 -	5،57 -	5،42
الابقار	1500	50	150
الجاموس	80 -	4،44 -	5،55
الابل	50 -	3،33 -	6،66

المصدر: الباحثان اعتمادا على الجدول (17)

يتضح من الجدول (21) ان اتجاهات التنمية لأعداد الحيوانات الحقلية هي في تراجع بأجمعها ماعدا الابقار التي سجلت رقما قياسيا بمقدار (150) اما بقية الانواع فقد سجلت تراجعا في اتجاهات نموها وهذا يعود الى الاسباب التي ذكرت سابقا وفي مقدمتها عدم توفر كميات كافية من المياه لزراعة المحاصيل العلفية لاسيما الصيفية، الامر الذي يجعل تربية المواشي مكلفة من الناحية الاقتصادية، فضلا على دخول اغلب الاراضي المروية سيحاً في خطة الاستصلاح بالنسبة الى مشروع (جحيش) مما قلص من المساحات الشاغرة المسماة (الجاير) التي عادة ما تكون منبت لأنواع النباتات التي تستغل في عملية الرعي، لذا عمد المربين الى بيع الاغنام والماعز التي تحتاج الى مساحات واسعة للرعي واستبدلت عوضاً عنها بالابقار، والبعض الاخر اعتمد كلياً على الانتاج النباتي دون تربية المواشي.

ثانياً: تخطيط التنمية الزراعية في منطقة البحث:

التخطيط: هو مجموع التحويرات النظرية والعملية التي يجريها الانسان بإرادة واعية على عناصر ظروفه البيئية المختلفة منفردة ومجتمعة في سبيل ان نضيف اكبر منفعة عبر افضل استعمال بجميع مصادر الثروة الطبيعية والبشرية من اجل حالة احسن وحياة افضل للإنسان والمجتمع الانساني ضمن ظروف مكانية وزمانية محددة وبهدف تخفيف المصالح العامة القائمة على العدل وتحقيق الرفاه الشامل منطلقا من حالة خاصة باتجاه حالة مستقبلية افضل[34].

ان وضع خطط التنمية الزراعية لا يمكن ان تأتي بمعزل عن الترابط العضوي بين اجزاء العملية التنموية، فعلاقة التنمية الزراعية علاقة عضوية بالتنمية الريفية التي لها علاقة بالتنمية الحضرية، وهذه المجالات الثلاث لها علاقة بالتنمية الاقليمية، والاخيرة هي جزء من التنمية الوطنية، وهذا الترابط بين هذه الاجزاء يحتم ان تكون عملية التنمية عملية مبرمجه حتى تكتمل اجزاءها وتسير على نمط واحد، وهذا لا يتم الا ان تكون هناك استراتيجية حكومية لعملية التنمية في شتى المجالات ومنها القطاع الزراعي، اذ ان مخرجات النشاط الزراعي لم تعد قادرة في منافسة البضائع التي تدخل السوق العراقي وهذا يؤشر خلل حكومي في عدم حماية المنتج المحلي لتحريك الاقتصاد الوطني وحتى عندما اطلقت الحكومة المبادرة الزراعية في عام 2008 فأنها لم تؤدي الى النتيجة المطلوبة لجملة اسباب منها فتح السوق العراقية امام دخول السلع والبضائع الاجنبية الامر الذي يتطلب وضع سياسة اقتصادية لانعاش الانتاج المحلي وتنميته وموازنة العرض والطلب من الانتاج الزراعي تجنبا لخسارة الفلاح، وهذا الامر يحتاج الى استراتيجية وليست مبادرة يتحدد من خلالها نوع المحاصيل الزراعية ومساحة الارض المزروعة بها في كل وحدة ادارية ومن ثم حماية المنتج المحلي وتوفير مقومات انتاجه ونقله واستهلاكه الاولي وتصنيعه وتصديره.

يواجه النشاط الزراعي في منطقة البحث مشاكل متعددة تعترض سبيل التنمية السليمة لهذا النشاط حيث ان تقصّي تلك المشاكل من الاهمية بمكان لان ذلك يساعد على اعادة توجيه النشاط الزراعي في المنطقة بما يتناسب والامكانات المتوافرة واستثمارها بشكل امثل لغرض النهوض بالواقع الزراعي، وسوف نتناول في هذا المبحث استعراض المشاكل التي تواجه النشاط الزراعي ومن ثم اقتراح الحلول المناسبة التي من شانها تنمية وتطوير الواقع الزراعي.

ثالثاً - المشاكل التي تواجه التنمية الزراعية في منطقة الزراعة:

تقسم المشاكل التي تواجه سبل تحقيق تنمية زراعية في منطقة البحث الى مشاكل تتعلق بالعوامل الطبيعية واخرى تتمثل بالمشاكل البشرية وسوف ناتي على تحليل كلّ منها على النحو الاتي: -

اولا – المشاكل المتعلقة بالعوامل الطبيعية:

1 - مشكلة شحة المياه: -

تعد مشكلة شحة مياه الري احد اهم المشاكل التي تؤثر في النشاط الزراعي. وتعتمد منطقة

البحث في تأمين احتياجاتها المائية على شط الدغارة والجداول المتفرعة منه. وهي كل من مشروع الثريمة ومشروع حميش الاّ انّ تصاريف هذين المشروعين متذبذبة على طول السنة وغالبا ما تنخفض مناسيب المياه اثناء الموسم الشتوي ابتداءً من تشرين الثاني وكانون الاول. وكذلك في بداية فصل الصيف.

ادت شحة المياه الى ان يعتمد بعض المزارعين وخصوصا الذين تقع اراضيهم عند الذنائب الى الاعتماد على مياه البزل المالحة في سقي المزروعات لاسيما الشتوية، الامر الذي ادى الى مضاعفة مشكلة تملح التربة.

2 - **مشكلة قصر فصل النمو:** -

لعل هذه المشكلة من المشاكل التي ظهرت مؤخرا بسبب ارتفاع درجات الحرارة الاعتيادية بفعل التغيرات المناخية. حيث ادى ذلك الى قصر فصل النمو بالنسبة للمحاصيل الشتوية الرئيسية (الحنطة والشعير) ومن المعروف ان بداية موسم هذين المحصولين هو في بداية شهر تشرين الثاني الى نهايته. ولكن بقاء معدلات الحرارة مرتفعة الى نهاية تشرين الثاني وفي النصف الاول من شهر كانون الاول. ادى ذلك الى سرعة نمو المحصول ووصوله الى مرحلة التزهير في وقت مبكر الامر الذي يؤدي الى موت السنابل قبل الوصول الى مرحلة النضج والحصاد، وهذا ما شاهده الباحثان ميدانياً في يوم 29/1/ اذ لاحظا ان محصول الحنطة قد بدأ مرحلة (طرد السنابل).

ثانياً – المشاكل المتعلقة بالعوامل البشرية:

تتعدد المشاكل التي تتعلق بالعوامل البشرية، نظرا لتعدد تلك العوامل وتداخلها. ومن ثم تأثير تلك المشاكل بصورة مباشرة على اداء النشاط الزراعي. ومن تلك المشاكل المتعلقة بالعوامل البشرية مايلي: -

1 - **العزوف عن العمل الزراعي:** -

لقد ظهرت هذه المشكلة مؤخرا وتتمثل بترك العمل في المهنة الزراعية والاتجاه الى المدن للعمل في حرف اخرى او العمل في الوظائف الحكومية لان الفلاح يجدها افضل من العمل بالزراعة من حيث العائد المالي وكذلك بالنسبة الى الجهد العضلي المبذول عند مزاولة العمل الزراعي. وقد انعكس ذلك على عدد سكان الريف عموما والعاملين بالزراعة خصوصا، وقد اظهرت الدراسة تراجع نسبة سكان الريف بمقدار(17، 2 %)، وهذا يرجع بشكل عام الى تدني مستوى الريف بشكل عام ولاسيما القطاع الزراعي الذي شكل العمود الفقري لاقتصاد الريف.

2 - **قلة الخبرة العلمية الزراعية:** -

تعد الخبرة الزراعية العلمية احد جوانب تطوير الانتاج الزراعي. سواء كانت الخبرة المكتسبة ام الخبرة الاكاديمية، وقد اظهرت الدراسة الميدانية ان (50، 9 %) من عينة الدراسة لسكان المنطقة هم حاصلي على شهادة الابتدائية او لم يحصلوا عليها وانما يحسبون على مرحلة الابتدائية و (28%) اميين لا يقرأون ولا يكتبون، في حين نسبة المتخصصين بالعمل الزراعي بلغت (2%) فقط. وهذا يدل على ان العاملين بالقطاع الزراعي لا يملكون خبرة علمية تمكنهم من ان يكونوا وسيلة لتحقيق تنمية زراعية.

3 - **مشكلة توفير البذور المحسنة والاسمدة الكيمياوية: -**

يعاني المزارعين في منطقة الزراعة من عدم امكانية الحصول على البذور المحسنة وبأسعار مدعومة. حيث يلجأ الفلاحون الى شراء البذور من الاسواق المحلية وبأسعار مرتفعة فمثلا يتم شراء الطن الواحد من الحنطة في موسم الزراعة بسعر (850 الف دينار) وقد يصل الى (مليون دينار) اذا كان الدفع بالأجل، في حين يتم بيع المنتوج بسعر (600الف دينار) في السوق المحلية، ونفس المشكلة تظهر في مسألة توفير السماد، حيث توفر الحكومة في بعض الاحيان كميات من السماد ولكنها قليلة تصل الى (20 كغم / دونم)، وهذه الكمية لا تكفي غالبا، لذلك يلجأ الفلاحون الى شراء الاسمدة من السوق المحلية وبأسعار تتراوح من (800 الى مليون دينار) وقد اظهرت الدراسة الميدانية ان (70 %) من المزارعين يشترون السماد من السوق المحلية.

4 - **عدم توفير المبيدات الزراعية: -**

تعد مشكلة عدم توفير المبيدات الزراعية احد المشاكل التي تضاف الى المشاكل الاخرى. حيث يضطر الفلاحون الى شراء المبيدات من السوق المحلية وهذا ما يضيف تكلفة الى تكاليف الانتاج، حيث تحتاج المحاصيل الشتوية الرئيسة على سبيل المثال الى مدتين من المعالجة، الاولى في الشهر الاول من الانبات والثانية عند التزهير في الشهر الرابع. علما ان تكلفة الدونم الواحد من المبيدات تصل الى (50 الف دينار).

5 - **المشاكل المتعلقة بالتسويق: -**

تعاني منطقة البحث من عدم وجود سايلو الاستلام المنتجات الزراعية (الحبوب) على وجه الخصوص. لذا يلجأ الفلاحون الى تسويق منتجاتهم الى سايلو الديوانية مما يضيف تكلفة نقل الى تكاليف الانتاج، خصوصا وان المنتوج يبقى في اغلب الاحيان محمل في الشاحنات لمدة تصل الى (2 - 5 ايام) وفي كل يوم يتم فرض مبلغ اضافي على النقل، اضافة الى مشكلة التسويق تبرز مشكلة طرق النقل. حيث تفتقر منطقة البحث الى وجود طرق معبدة سوى اربع طرق واما الطرق الاخرى التي ترتبط بالطرق المعبدة فهي طرق ترابية وهذا ما يرفع من تكاليف النقل باتجاه مناطق التسويق.

6 - **المشاكل المتعلقة بالسياسة الزراعية: -**

ان عدم وجود سياسة اقتصادية واضحة المعالم تتبناها الدولة، انعكس سلبا على الوضع الاقتصادي بشكل عام ومنه القطاع الزراعي، فقد سبب فتح الحدود امام حركة المنتجات الاجنبية وبأسعار منخفضة اضعاف قدرة الانتاج المحلي على المنافسة وذلك لارتفاع تكاليف الانتاج بالنسبة للمنتوج المحلي وضعف الدعم الحكومي، الامر الذي ادى الى خسارة اغلب الفلاحين وعزوفهم عن العمل الزراعي.

الاستنتاجات والمقترحات: -

1 - الاستخدام الامثل للمياه في عملية الري لاسيما وان الوضع المائي للبلد يشهد تراجعا ملحوظا بسبب التغيرات المناخية والمشاريع المائية المقامة في دول الجوار لاسيما تركيا الامر الذي سيؤدي الى تراجع كمية المياه الواصلة الى العراق، وفي ظل الوضع الامني الراهن وسيطرة الجماعات الارهابية على الاجزاء الشمالية

الغربية من العراق سيجعل الامن المائي في خطر وخصوصا في نهر الفرات، مما سيلتزم وضع خطة لترشيد الاستهلاك وتقنين استخدام المياه في عملية الري بأسرع وقت. ويكون ذلك من خلال توزيع منظومات الري الحديثة على الفلاحين وادخالهم في دورات على استعمالها والزامهم في ذلك. عن طريق فرض غرامات مالية في حال عدم استعمالها.

2 - استكمال عملية استصلاح التربة لاسيما المنطقة الشرقية من منطقة البحث لتحقيق توسع في المساحات المزروعة، حيث ان المساحات الصالحة للزراعة والتي لم يتم زرعها لعدم توفر المياه تبلغ حوالي (47464 دونماً) وهي مساحات واسعة تشكل نسبة (58، 7 %) من الارض المزروعة.

3 - اعادة النظر بمشروع المبادرة الزراعية من خلال تبني استراتيجية زراعية للمرحلة القادمة، ووضع خطط قصيرة الاجل، لمواكبة التطورات السريعة والمفاجئة من تغيرات بيئية وتقلبات اقتصادية، وحوادث امنية، وما يمكن ان يحصل من نتائج على المستوى الاقتصادي والسياسي، واثر ذلك على القطاع الزراعي وما يمكن ان يؤديه هذا القطاع في هذه المرحلة الحرجة الذي يعيشها البلد خصوصا بعد تدهور اسعار النفط فأن الذي يعول عليه في دعم الاقتصاد الوطني هو القطاع الزراعي. (وهذه اشارة الى ما بدأنا به البحث) من ان التنمية الزراعية هي جزء من التخطيط الوطني، ففي منطقة البحث لم تظهر اثار المبادرة الزراعية على مستوى الانتاج الزراعي كون تلك الاموال التي يحصل عليها الفلاحون تصرف في موارد اخرى غير القطاع الزراعي، وهذا يعود في جانب منه الى الخلل في الهيكل الاداري القائم على مشروع المصرف الزراعي والضوابط المحددة التي على اساسها تصرف الاموال.

4 - تنمية التوسع الرأسي(زيادة انتاجية الدونم)، يعد التوسع الزراعي الرأسي ركنا اساسيا في التنمية الزراعية. وهذا يتطلب تحسين خواص التربة واتباع الدورات الزراعية لتنشيط خصوبة التربة. وكذلك اعتماد طرق الري الحديثة، وكفاءة استخدام الاسمدة بشكل مناسب يستند الى راي المتخصصين، ويتطلب ذلك مضاعفة جهد كادر (الارشاد الزراعي).

5 - لقد اثبتت التجارب ان المركزية في الادارة افضل وسيلة لبناء الدول في البلدان النامية، لان المركزية تعزز من سيطرة الدولة على مجريات الامور في شتى المجالات ومنها المجال الزراعي لان تلك الشعوب لم ترتقي بعد الى ادراك المصلحة العامة.

وبناءً على ما تقدم نضع جملة نقاط تتعلق بهذا الامر: -

- في ظل المبادرة الزراعية التي على اساسها اطلقت السلف الزراعية. ينبغي ان تمنح تلك القروض على وفق ضوابط خاصة. توجه النشاط الزراعي في المناطق التي تعاني من ضعف الانتاج.

- تحديد نوع النشاط الزراعي وفقا لمتطلبات السوق ومقوماته الموجودة.

- مطالبة المقترض بالإنتاج الزراعي الذي على اساسه تم الاقتراض.

- تعهد الدولة باستلام الانتاج وبأسعار مدعومة تحقق الربح الكافي لديمومة المشروع الزراعي.

6 - بما ان الطابع العام لمنطقة البحث وللمحافظة بشكل عام، هو الطابع الزراعي. فيمكن توفير الاموال التي تصرف في موارد اخرى خدمية غير مبررة من (ملاعب، ومباني حكومية..... الخ) من اتجاهات الصرف في المحافظة عن طريق صندوق تنمية الاقاليم. وهي ميزانية للمحافظة لها الحرية في تحديد صرفها.

يمكن ان توظف تلك الاموال لتنمية القطاع الزراعي في المحافظة. لاسيما وان بوادر الازمة الاقتصادية بدأت بالظهور ولا يعتقد انها ستنتهي وبعد تدهور اسعار النفط، فلا يمكن للمحافظة ان تحصل على الاموال التي حصلت عليها سابقا والتي تحصل عليها اليوم، وعليه ليس هناك من التوجه نحو تطوير القطاع الزراعي، لانه القطاع الوحيد الذي يمكن للمحافظة الاعتماد عليه في ظل الازمات السياسية والامنية والاقتصادية، حيث ان اغلب ما موجود اليوم في الاسواق من منتجات غذائية مصدرها من خارج الحدود، وتوقف تلك السلع مرهون بالأوضاع السياسية ولأمنية والاقتصادية وكل تلك الاوضاع عرضة للتغير المفاجئ. مما سيلزم الاعتماد على المنتج المحلي.

7 - ان احد وسائل تنمية القطاع الزراعي هو (التكامل الزراعي – الصناعي) حيث يساعد هذا التكامل على حفض الفائض من الانتاج الزراعي ويؤدي هذا التكامل ايضا الى توفير فرص العمل لامتصاص البطالة وبالتالي رفع مستوى الدخل لكل من المزارع والعامل في المجالات الاخرى الوسطية في عملية الانتاج.

وفي هذا المجال يمكن اقتراح الصناعات الاتية:

- انشاء مزارع قطن تحت اشراف مهندسين زراعيين سواء كانت المزرعة برؤوس اموال حكومية او اهلية عن طريق فتح المجال امام المستثمر الخارجي او المحلي لتوفير المادة الاولية لمعمل النسيج في الديوانية كمرحله اولى، حيث توجد في منطقة البحث مساحات واسعة صالحة لزراعة القطن لاسيما في الاجزاء الشرقية منها. اذ ان زراعة هذا المحصول ناجحة في منطقة البحث وبالأخص في ناحية البدير.

- انشاء مصنع للزيوت النباتية بالاستفادة من المادة الاولية التي توفرها بذور القطن على غرار الخطة المقترحة لمعمل النسيج.

- اجراء مسح شامل للثروة الحيوانية لاسيما الابقار ودعم المزارع لغرض توفير الاصناف الجيدة من الابقار التي توفر كميات كبيرة من الحليب وتتكفل الحكومة المحلية بشراء المنتوج، وفي الوقت نفسه اعادة تأهيل معمل الالبان في المحافظة لاستيعاب الانتاج وطرحه في السوق، وفرض رسوم كمركية عالية على الانتاج الاجنبي المستورد لحماية الانتاج المحلي

- انشاء مصنع تعليب للمنتجات الزراعية لاسيما محصول الطماطة الذي ينتج بكميات كبيرة محلياً. اذ ان تلك الاجراءات يمكن ان تساهم في دعم القطاع الزراعي وترفع من دخل الفلاح ويمكن ان تحد من الهجرة باتجاه المدن التي برزت كمشكلة في الآونة الاخيرة مما ادى الى

تدهور الريف و القطاع الزراعي.

الهوامش: -

1 - محمد جاسم شعبان العاني، التخطيط الاقليمي، مبادئ واسس ونظريات واساليب، ط1، دار صفاء، عمان، 2010، ص154.

2 - عبد المنعم بليغ، الارض والانسان والتنمية الزراعية في الوطن العربي، ط1، المكتبة المصرية، الاسكندرية، ص340.

3 - برنامج Gis بالاعتماد على المرئية الفضائية Dem لمنطقة البحث.

4 - عبد الله السياب، جيولوجيا العراق، جامعة الموصل، دار الكتب للطباعة والنشر، 1982، ص275.

5 - منيرة محمد مكي الخصائص الجغرافية في منطقة الفرات الاوسط وعلاقتها بالتخصص الاقليمي، رسالة ماجستير، كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة، 2006، ص21.

6 - جودة حسنين جودة وفتحي محمد ابو عيانه، قواعد الجغرافية العامة، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2004، ص49.

7 - نوري خليل البرازي وابراهيم عبد الجبار المشهداني، الجغرافية الزراعية، ط1، دار المعرفة، 1980، ص5

8 - رضا عبد الجبار الشمري، البنية الطبيعية لمحافظة القادسية، مجلة القادسية للعلوم الانسانية، مجلد 2، عدد 2، 1997، ص220.

9 - صلاح ياركة ملك وجواد عبد الكاظم كمال، خصائص التربة واثرها في استعمالات الارض الزراعية في محافظة القادسية، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، العدد 49، بغداد، 2002، ص189.

10 - عبد الوهاب مطر الداهري، الاقتصاد الزراعي، مديرية دار الكتاب للطباعة والنشر، الموصل، 1980، ص26.

11 - المصدر نفسه، ص 326.

12 - محمد خميس الزوكة، الجغرافية الزراعية، ط3، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1999، ص126.

13 - جهاد عبد الجليل، انظمة الري، الهيئة العامة للخدمات الزراعية، بغداد، 1993، ص3.

14 - شعبة ري عفك، ادارة مشروع الثريمة.

15 - الدراسة الميدانية، مقابلة شخصية مع المزارع حاتم كريم، منطقة صدر الثريمة قاطع (صفر) بتاريخ 24/12/2014.

16 - مديرية زراعة الديوانية، القسم الفني، بيانات غير منشورة، +2014 الدراسة الميدانية، استمارة الاستبيان، المحور الثاني.

17 – المصدر نفسه.

18 - مهدي الصحاف واخرون، الري والبزل في العراق والوطن العربي، ط1، الهياة العامة للمساحة، بغداد، 1984، ص351.

19 - ليث خليل اسماعيل، الري البزل، دار الحكمة للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1988، ص437.

20 - شعبة ري عفك، ادارة مشروع الثريمة.

21 - شعبة زراعة عفك، قسم الارشاد الزراعي.

22 - منى رحمة، السياسات الزراعية في البلدان العربية، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص11

23 - عبد الرزاق عبد المجيد شريف، مقدمة في الاقتصاد الزراعي دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1992، ص172.

24 - خضير عباس محمد، التنمية الزراعية في اقطار الخليج العربي، مركز دراسات الخليج العربي، البصرة، 1982، ص97.

25 - منيب السكوني، التسويق الزراعي بين الواقع والطموح، وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي، بغداد، 1990، ص3.

26 - الدراسة الميدانية، مقابلة مع المزارع محمود حبيب، قاطع جحيش، مقاطعة ام الطوس، بتاريخ 23/12/2014.

27 - المصدر نفسه 0

28 - زكي حسن الليلة وسمير عبد العظيم عثمان، مبادئ الارشاد الزراعي، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1986، ص11.

29 - شعبة زراعة عفك، قسم الارشاد الزراعي.

30 - اوميد نوري امين، مبادئ المحاصيل الحقلية، مطبعة جامعة البصرة، 1988، ص9.

31 - سعدي محمد صالح السعدي، التخطيط الاقليمي، جامعة بغداد، بيت الحكمة، 1989، ص9.

32 - محمد دلف احمد الدليمي ونسرين عواد الجصاني، التخطيط للتنمية الزراعية المستدامة في العراق، الندوة العلمية (التخطيط العمراني ودوره في خدمة المجتمع) كلية التخطيط العمراني، جامعة الكوفة، 2012، ص20 نقلا عن Michool Brrow، statistics for economic، 2006، p، 319

33 - سعدي محمد السعدي، مصدر سابق، ص72.

34 - المصدر نفسه، ص9.

استمارة استبيان

بسم الله الرحمن الرحيم

1 - اخي المواطن الكريم... ان المعلومات الـواردة في هـذه الاستمارة هي لاغراض البحث العلمي فقط ومعدة لسد النقص في المعلومات النظرية التي يتطلبها البحث الموسوم (تقييم التنمية الزراعية في ريف مركز قضاء عفك في ظل المبادرة الزراعية) نرجوا ان تكون اجابتك موضوعية ودقيقة.

2 - الاجابة بعلامة (ü) في المكان المناسب، واحيانا تكون الاجابة اما برقم اومعلومة، نرجوا مراعات ذلك.

المحور الاول: معلومات عن الوحدة السكنية وافراد الاسرة:

1 - مانوع مادة بناء الوحدة السكنية:

طابوق	بلوك	طين	مختلط	اخرى تذكر

2 - المهنة الحالية لافراد الاسرة:

المهنة	مزارع	موظف	عسكري	تجارة	صناعة	خدمات	عاطل عن العمل	اخرى تذكر
العدد								

3 - ماهو سبب سكنكم في القرية لحد الان:

الشعور بالاستقرار	الارتباط بالوظيفة	توفر الخدمات	عامل اجتماعي	عامل ديني	اخرى تذكر

4 - التحصيل الدراسي لافراد الاسرة (يذكر عـدد الاشخاص لكل مرحلة او شهادة دراسية بحسب الجنس)

	امي لايقرأ ولا يكتب	يقرأ ويكتب	ابتدائية	متوسطة	اعدادية	كلية او معهد	ماجستير	دكتوراه	
ذكر									
انثى									

ا لمحور الثاني: معلومات اقتصادية.

1 - عائدية الحيازة الزراعية: ملك ( ) ايجار ( ) تعاقد اصلاح زراعي ( )

2 - مساحة الحيازة الزراعية: ( ) دونم.

3 - ماهي المحاصيل التي تقوم الاسرة بزراعتها.

المحاصيل الحقلية			محاصيل البستنة		محاصيل العلف			اخرى تذكر
حنطة	شعير	اخرى تذكر	نخيل	فاكهة	جت	برسيم	ذرة بيضاء	

4 - كم عدد سنوات ممارسة العمل الزراعي ( ).

5 - ماهو السبب في الاستمرار في العمل الزراعي.

استمرار لعمل العائلة ( ) الرغبة الشخصية ( ) اختصاص في الزراعة ( ) استثمار الاموال ( )

6 - هل لديك عمل اخر غير العمل الزراعي نعم ( ) لا ( ) واذا كان الجواب نعم فما هو ذلك العمل ( )

7 - هل تفضل الاستمرار في العمل الزراعي نعم ( ) لا ( ) اذا كان الجواب لا فما هو السبب ( ).

8 - كم عدد العاملين في الزراعة في الاسرة ذكور ( ) اناث ( )0

معلومات عن الحقل الزراعي:

1 – موقع الحقل الزراعي في مقاطعة ( )

2 – مساحة الحقل الزراعي الكلية ( )0

3 – اذا كان هناك مساحة متروكة فما هو سبب عدم زراعتها.....

4 – ما طريقة الزراعة المتبعة.....

5 – هل طريقة الري سيحا ( ) بالواسطة ( ).

6 – ماهي مشاكل الري: عدم كفاية الحصة المائية ( ) عدم توفر المياه في وقت الزراعة ( ) اخرى تذكر ( ).

7 – ماهي المشاكل التي تعاني منها تربة الحقل الزراعي.

ملوحة	زحف الرمال	شحة المياه	اخرى تذكر

Abstract:

Evaluating Agricultural Development in Afak's Countryside Under the Agricultural Initiative

The study shows a group of results concerning the current agricultural situation in the countryside areas surrounding the town of Afak. Several obstacles and problems in the way toward agricultural development in in the area of study. These problems can be divided into physical, such as the shortage of water supply; and human, among these are:

- The migration of about (17.2 %) of the population from the countryside into the nearby towns, during the years (1997 - 2014) due to the disappointment and pointlessness of working in agriculture.

- The study indicates that the local farmers face economic difficulties in their work, resulting sometimes in financial losses due to the high costs of planting corps, the water shortage, their lack of knowledge and experience of de-

to water shortage in the summer. The study manifests another decrease in the number of livestock between (44% 10% 57%) for buffalo، sheep and goats. The number of cows، on the other hand، has increased (50%). The changes are mainly due to the same aforementioned reasons، the most important among these is water shortage.

The study also shows the possibility of having a humanitarian development once the necessary conditions for such a development are achieved. The main conditions are: using proper agricultural experiences، working hard to make farmers accept new and more efficient scientific methods and techniques such as tilling، land grading and preparation، watering، seeding and land maintenance.

veloping and modern watering and agricultural methods، and the dumping of the local markets with foreign agricultural products. All these factors made it difficult for the local production to compete in the market. These facts encouraged a large number of farmers to quit farming. Added to that، the fact that they did not use the loans of the government's agricultural initiative to develop their fields and businesses. Instead، with the lack of efficient follow up and monitoring، they used the money for other purposes.

All the problems summarized here، (and discussed in details in the last section of the study) are reflected in the development of the agricultural production in the area. The study showed a decrease in the amount of the used agricultural land during the time span of the study into (22.3%) while the production of the major corps (mainly wheat and barley) has increased into (56.5%) for each. Summer - season products have decreased into (38.22%) due